جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

- حالة الجزائر–

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد التنمية

إعداد الطالبة:

- شريفة عبدو

الأستاذ المشرف:

– أ. أميـن حواس

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية: 2015– 2016

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

- حالة الجزائر–

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: اقتصاد التنمية

إعداد الطالبة:

- شريفة عبدو

الأستاذ المشرف:

– أ. أميـن حواس

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية: 2015– 2016

شكر وتقدير

الحمد الله رب العالمين و الصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم وعلى أهل بيته الطاهرين وصحابته أجمعين

: أما بعد

أتقدم بجزيل شكري و فائق تقديري و عظيم امتناني إلى الأستاذ المشرف

"أمين حواس "

الذي أكن له كل الاحترام والتقدير والذي لم يبخل علي بتوجيهاته القيمة والهادفة مقتطعا اياها من وقته الثمين وانشغالاته العديدة حيث لم يفوت أي فرصة سانحة لتوجيهي، فكان نعم الاستاذ المشرف الحريص على أمانة البحث العلمي التي قادتني لإتمام هذا العمل

وأوجه شكرني الجزيل إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة الذين تفضلوا بمناقشة موضوع المذكرة

وفي الأخير لا يفوتني أن نتقدم بأسمى معالي الشكر لكل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد بكلمة طيبة.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(2–1)	تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001– 2013	27
(2–2)	تطور المشاريع المصرحة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	28
(2–3)	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات 2001–2013	29
(2–4)	(تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001– 2013	30
(2–5)	(تطور معدلات التضخم والفائدة في الجزائر (2001– 2012	31
(2–6)	ايرادات ونفقات الدولة خلال الفترة (2000– 2012)	33
(2–7)	تطور الميزان التجاري للجزائر (2000– 2013)	34
(2–8)	تطور ميزان مدفوعات الجزائر للفترة (2000– 2013)	35
(2–9)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اهم العملات (2002– 2009)	36
(2–10)	(تطور احتياطي الصرف للجزائر (2000– 2009	36
(2–11)	تطور المديونية الخارجية للجزائر (2000–2011)	38
(2–12)	ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة (2011–2012) و(2012–2013)	39
(2–13)	اجمالي الناتج المحلي لكل ساكن في الجزائر للفترة (2007– 2013)	41
(3–1)	تطور HDI الجزائر (1990– 2013)	51
(3–2)	تطور معدل المتمدرسين في الجزائر في الفترة 2000– 2013	53
(3–3)	تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة 2003–2013	54
(3–4)	(تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (2000–2013	57
(3–5)	(تطور العمالة في الجزائر (200–2013	58
(3–6)	براءات الاختراع المسجلة والمعتمدة في الجزائر (2010– 2011)	60
(3–7)	نسبة الصادرات التقنية المتطورة من الصادرات المصنعة	62

قائمة الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر (2001– 2013)	30
02	تطور معدل العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس 2007– 2013	54
03	تطور مؤشر الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2004– 2013	56
04	هيكل العمالة في الجزائر لسنة 2012	59
05	ترتيب الجزائر حسب مؤشر KAMللابتكار	61

فهرس المحتويات

البيان	الصفحة
شكر وتقدير فهرس المحتويات قائمة الجداول قائمة الاشكال المقدمة العامة	01
–الفصل الاول : النمو الاقتصادي والتنمية البشرية –مفاهيم وأسس	
مقدمة	08
المبحث الاول :مدخل نظري للنمو الاقتصادي	09
المطلب الاول : مفهوم النمو الاقتصادي	09
المطلب الثاني : مقاييس النمو الاقتصادي	11
المطلب الثالث : عوامل النمو الاقتصادي	12
المبحث الثاني : التنمية البشرية: المفهوم، الابعاد والاهداف	14
المطلب الاول : مفهوم التنمية البشرية	14
المطلب الثاني : ابعاد التنمية البشرية وأهدافها	15
المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية البشرية	17
المبحث الثالث: النمو الاقتصادي والتنمية البشرية	21
المطلب الاول: النمو الاقتصادي كوسيلة لتحقيق التنمية البشرية	21
المطلب الثاني :النمو الاقتصادي ممثلا في الدخل المتوسط للفرد لقياس التنمية البشرية	22
المطلب الثالث: مكاسب النمو الاقتصادي	23
خاتمة	25
الفصل الثاني: واقع الاقتصاد الجزائري منذ التسعينات	
مقدمة	27
المبحث الاول: مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر	28
المطلب الاول: النمو الاقتصادي والبطالة	28
المطلب الثاني : التضخم ومعدلات الفائدة في الجزائر	32
المطلب الثالث: توازن الميزانية العامة	33

المبحث الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر	35
المطلب الاول: الميزان التجاري وميزان المدفوعات	35
المطلب الثاني : سعر واحتياطي الصرف الجزائري	37
المطلب الثالث: الدين الخارجي	38
المبحث الثالث: واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري	40
المطلب الاول : الموقع التنافسي للاقتصاد الجزائري	40
المطلب الثاني: المؤشرات الجزئية لتنافسية الاقتصاد الجزائري	42
المطلب الثالث: آليات تحسين التنافسية الجزائرية	44
خاتمة	48
الفصل الثالث: العلاقة ما بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الجزائر	
مقدمة	50
المبحث الاول: مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر	51
المطلب الاول: واقع مؤشر التنمية البشرية في الجزائر	51
المطلب الثاني : وضعية التعليم والصحة في الجزائر	52
المطلب الثالث: الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر	55
المبحث الثاني: مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر	57
المطلب الاول :رأس المال المادي كمصدر للنمو الاقتصادي في الجزائر	57
المطلب الثاني: العمالة في الجزائر	58
المطلب الثالث: التقدم التكنولوجي كمصدر للنمو الاقتصادي	59
المبحث الثالث: علاقة مؤشرات التنمية البشرية بالنمو الاقتصادي في الجزائر	63
المطلب الاول: علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي في الجزائر	63
المطلب الثاني: مكاسب التنمية البشرية في الجزائر	64
خاتمة	67
الخاتمة العامة	68
قائمة المراجع	

المقدمة العامة

تختلف نظرة الاقتصاديين لكل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وكذلك حول مسبباتهم وأثر كل منهما على الآخر. فدراسة العلاقة بينهما تنطلق من تحديد المفهوم الدقيق لكل منهما وذلك اعتمادا على الدراسات والتقارير التي وان كانت قليلة من جهة التنمية البشرية كونه مصطلح جديد نوعا ما يدخل في تحديده عوامل عدة واحصائيات من الصعب الحصول عليها خصوصا في البلدان النامية. ان إشكالية كل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية غالبا ما شكلت هاجسا لدى كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، لكون هذه الاخيرة تسعى جاهدة بفعل تطبيقها لمختلف السياسات والاصلاحات بغية اللحاق بركب الدول المتقدمة.

وبفعل ضمان الدول المتقدمة معدلات مرتفعة ومستقرة من النمو الاقتصادي، انتقلت الى مرحلة اصبح الاهتمام فيها بالعنصر البشري من اولويات هذه الدول. الاوضاع المادية، الصحية، التعليمة، الاجتماعية كل هذه واخرى كانت محور السياسات الحديثة لهذه الدول، فيما بقيت الدول النامية تبحث في سبل الرفع من معدلات النمو الاقتصادي مصاحبة لها في نفس الوقت تحسين معدلات ومؤشرات التنمية البشرية لديها.

إن مصطلح التنمية البشرية وبالرغم من كونه ركيزة الفكر التنموي في معظم البلدان ومن أهم أسباب نجاح تجارب العديد من الدول ومنها دول شرق آسيا حيث جعل الاهتمام بالبشر احد أهم محاور التنمية بدلاً من حصر اهتمامات التنمية بالهياكل المادية والإنتاجية ولذا جاء الاهتمام بالإنسان كمورد وعنصر إنتاجي من ناحية والسعي إلى رفع قدراته الصحية والتعليمية وتعميق مهاراته الإنتاجية من ناحية أخرى كي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود الذي لم يحظ بالاهتمام الكافي في بلد كالجزائر. فلا يزال متأخرا في مقاييس التنمية البشرية ، وباعتبار انها من البلدان النفطية التي تتمتع بمعدلات أعلى في دليل التنمية البشرية فإنها لم تتمكن من خلق قاعدة إنتاجية خارج القطاعات الاستخراجية ولا يزال التوزيع القطاعي لإجمالي الناتج المحلي يتركز على القطاع النفطي بشكل أساسي، لذا فالنمو الاقتصادي فيها لم يرافقه تغيرات هيكلية في الحياة الاقتصادية، ونتيجة لذلك لم تحدث تنمية حقيقية فيها شملت جميع الميادين.

الاشكالية:

من خلال ما سبق سنطرح الاشكالية التالية التي ستكون محور هذه الدراسة:

- **ما الذي يميز العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الجزائر؟**

بالإضافة الى مجموعة الاشكاليات الفرعية التالية التي سنحاول الاجابة عنها من خلال دراستنا هذه:

- ما هو الدور الذي يلعبه النمو الاقتصادي في تعزيز التنمية البشرية للبلدان؟
- ما هو واقع مؤشرات الاقتصاد الجزائري على المستويين الداخلي والخارجي؟
- ما المكانة التي تحتلها الجزائر بالرجوع الى مؤشر التنمية البشرية؟
- الى ماذا تحتكم العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الجزائر؟

فرضيات البحث:

للإجابة على مجموعة الاشكاليات السابقة، يتوجب علينا طرح مجموعة من الفرضيات التي تساعدنا في تحديد معالم الموضوع، وهي كالتالي:

- النمو الاقتصادي يمارس تأثيرا فعالا على مكونات التنمية البشرية إضافة إلى إن ارتفاع معدلات التنمية البشرية ينعكس بشكل ايجابي على معدلات النمو الاقتصادي.
- تتميز الجزائر بضعف الاداء الاقتصادي بالرغم من ارتفاع الايرادات المحصلة اساسا من المحروقات التي تعتبر القطاع الاساسي المعتمد عليه في التصدير.
- تحتل الجزائر مكانة ضمن الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة وهذا نظرا لارتفاع المؤشرات التي تدخل في تركيب هذا المؤشر.
- تتأثر التنمية البشرية بوضعية النمو الاقتصادي في الجزائر كما انها تؤثر فيه بضمان استمرارية هذه الوضعية.

أسباب اختيار الموضوع

الاسباب التي من اجلها عالجنا هذا الموضوع بالتحديد، نستطيع ذكرها كالتالي:

- إن موضوع البحث يندرج ضمن المواضيع التي تدور حولها نقاشات وتحاليل مستفيضة وباستمرار مما يضمن تجددها الدائم.
- تشجيع البحث في اشكالية النمو الاقتصادي وعلاقته بالتنمية البشرية، كونها من المواضيع النادرة الدراسات التحليلية في الجزائر.
- الميل الشخصي لدراسة كل ما يتعلق بالنمو والتنمية، وذلك انطلاقا من التخصص الدراسي، بالإضافة الى كونها محل الدراسات الحديثة على المستوى العالمي.
- توفير وبقدر المستطاع مرجع علمي لمن اراد الرجوع اليه، كون مضوع البحث من الدراسات القليلة التي تبحث في العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الجزائر.

أهمية وأهداف البحث

مما لا شك فيه ان اي بحث علمي ينطلق سعيا لتحقيق اهداف محددة مسبقا سواء كان ذلك من خلال جانبه النظري او جانبه التطبيقي، وفيما يخص هذه الدراسة حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ، فهي بدورها تهدف لتحقيق جملة من الاهداف نذكر من اهمها:

- تحديد اهمية قياس التنمية البشرية، واثر ذلك على النمو الاقتصادي للدول.
- تبيان الاثر المتبادل لكل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.
- الاطلاع على المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري لفترة ما بعد التسعينات، والوقوف على اهم ما ميز اداء الجزائر الاقتصادي في هذه الفترة.
- محاولة البحث في آليات تطوير تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري.
- العمل على استقراء وتأصيل منهج منظم لبعض الاسهامات المعرفية من طرف عديد الباحثين في المجال.

حدود الدراسة:

لقد تمحورت هذه الدراسة نظرا لطبيعة الموضوع حول الجزائر بصفة خاصة فيما يتعلق بالعلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، ونظرا لتوفر المراجع من خلال هيئة الامم المتحدة ارتأينا الانطلاق بهذه الدراسة حول النمو الاقتصادي والتنمية البشرية على المستوى العالمي على العموم.

وقد كانت الدراسة في الجزائر انطلاقا من فترة ما بعد التسعينات نظرا لوفرة المعطيات فيما يتعلق بهذه الفترة.

المنهج المستخدم:

استخدمنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي بغية دراسة تطور مفاهيم كل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، بالإضافة الى المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل مختلف الاحصائيات بشكل علمي وموضوعي للتوصل الى النتاج المنطقية المرجوة من هذه الدراسة.

اما عن مصادر البيانات فتتكون اساسا من مجموعة المراجع من كتب، ابحاث، تقارير المنظمات الاقتصادية الوطنية منها والعالمية المتخصصة وكذا التقارير الدولية والحكومية، بالإضافة الى مجموعة من الدراسات الاكاديمية، العلمية التي انجزت لأغراض مختلفة.

الدراسات السابقة:

- تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة. (1996). والمعنون بـ: **النمو الاقتصادي والتنمية البشرية** والذي نجد فيه أن الدول التي حافظت على التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في آن بدأت أولا بالتنمية البشرية أو عملت في المجالين بآن واحد. اما في العالم العربي تتصدر المجالات التالية سلم الأولويات الاستثمارية التي يجب الاستثمار بها فورا: الحكم الصالح، وتحرير الصوت العربي، وبناء القدرات المعرفية العربية وخفض نسبة الفقر باستخدام الطاقات الإنسانية مع وجود مؤسسات عامة فعالة لضمان النمو الاقتصادي. كما ان هناك حاجة ماسة للتصدي لظاهرة تأنيث البطالة من خلال إزالة التمييز ضد المرأة في سوق العمل بما في ذلك فروقات الأجور وتوزيع الوظائف بينها وبين الرجل. وهذا يستند إلى إزالة الفروقات ما بين الذكر والأنثى في نظم التعليم والتدريب.
- علي، حميدوش. (2006). أطروحة دكتوراه تحت عنوان: **التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، جامعة الجزائر، والتي افضت الى مجموعة الانجازات والاخفاقات الدولية في

جوانب التنمية البشرية، بالإضافة الى التنويه لكل ما يتطلبه تحقيق وتحسين مستويات التنمية البشرية وهذا على المستوى الدولي، اما بالنسبة للجزائر فالتحسن كان واضحا في مستويات التنمية البشرية في فترة الدراسة، وبالتالي التحسن الملحوظ في مؤشرات التعليم، الصحة والدخل وبالتالي تحسن مستويات النمو الاقتصادي مع التطرق لمختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

- منعم، احمد خيضر. (2012). مقالة منشورة في مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية تحت عنوان: **النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الوطن العربي (الواقع والاتجاهات)**، والتي لخصت الى ان الارتقاء بنوعية الحياة البشرية وزيادة الخيارات بالنسبة لها ترتبط بشكل اساسي بالزيادة في معدلات النمو الاقتصادي والتي لا تنحصر فقط على الوقت الحاضر، بل سينعكس ذلك على الزيادات في حصة الفرد من الناتج الوطني بالإضافة الى مؤشرات التطور الاجتماعي من صحة، تعليم وغيرها .

خطة وتبويب العمل:

بغرض الاحاطة بجميع جوانب العمل، والاجابة على الاشكالية الرئيسية والاشكاليات الفرعية قمنا بتقسيم عملنا هذا حسب الخطة التالية التي اشتملت على: مقدمة عامة، ثلاثة فصول وخاتمة.

- في الفصل الاول حيث حاولنا ابراز طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، فسيتم الاهتمام بالجانب النظري للنمو الاقتصادي سواء من حيث المفهوم، عوامل النمو الاقتصادي مع التطرق لمختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية البشرية انطلاقا من المفهوم، الابعاد وصولا الى اهداف هذا النوع من التنمية كما سنحاول دراسة تأثير النمو الاقتصادي على التنمية البشرية باتخاذ الدخل عنصرا للدراسة، وتحليل هذا التأثير وانعكاساته على كل من الصحة والتعليم.

- اما الفصل الثاني فسنحاول من خلاله التفصيل في مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر من نمو اقتصادي، بطالة، وضعية التضخم ومعدلات الفائدة في الجزائر وتوازن الميزانية بالإضافة الى مؤشرات التوازن الخارجي بحيث سيتم التطرق لمختلف هذه المؤشرات في صورة الميزان التجاري وميزان المدفوعات، سعر واحتياطي الصرف والدين الخارجي للجزائر مع توضيح واقع تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري.

- بينما في الفصل الثالث سنعرض واقع مؤشر التنمية البشرية بمكوناته في الجزائر من تعليم، صحة ودخل، بالإضافة الى مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر والتي سنفصل فيها من خلال راس المال المادي، راس المال البشري والتكنولوجيا بالإضافة الى دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بإسقاطها على الجزائر كحالة.

الفصل الاول:

النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

-مفاهيم وأسس-

مقدمة

إذا كان النمو الاقتصادي يشكل الشغل الشاغل للحكومات قصد اللحاق بركب الدول المتقدمة، فإن ذلك لا يعني تحقيقها المساواة في تقسيم وتوزيع عوائد هذا النمو، والكيفية التي يتم من خلالها حصول الأفراد على نصيبهم من ثمراته ، وهي إحدى الاهتمامات الكبيرة في عملية التنمية، التي أخذت حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية التنموية، وبالتحديد التنمية البشرية .

لقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي تغيرا ملحوظا في المفاهيم العامة والخاصة عن طبيعة النشاط الاقتصادي في الدول الغنية والفقيرة، خصوصا بكيفية جعل النمو الاقتصادي باعتباره الهدف الرئيسي للمجتمع يخدم التنمية البشرية وذلك بتعزيز التأثير الايجابي لكل من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية على بعضهما البعض .

طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية هي محور دراستنا في هذا الفصل، حيث سيتم الاهتمام بالجانب النظري للنمو الاقتصادي في المبحث الاول سواء من حيث المفهوم، وعوامل النمو الاقتصادي مع التطرق لتوضيح الفرق بينه وبين مفهوم التنمية الاقتصادية التي لطالما كانت محل لبس .

اما في المبحث الثاني فتناولنا مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية البشرية انطلاقا من المفهوم، الابعاد وصولا الى اهداف هذا النوع من التنمية، بالإضافة الى اهم مقاييس التنمية البشرية ومختلف الانتقادات الموجهة في هذا الصدد.

في حين ان المبحث الثالث سيكون مخصصا لتوضيح طبيعة العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وهذا من عدة زوايا، وذلك من خلال دراسة تأثير النمو الاقتصادي على التنمية البشرية باتخاذ الدخل عنصرا للدراسة، وتحليل هذا التأثير وانعكاساته على كل من الصحة والتعليم.

المبحث الاول: مدخل نظري للنمو الاقتصادي

ان من اهم المفاهيم الواسعة التناول من قبل المنظرين الاقتصاديين، المنظمات والهيئات الدولية الحكومية او المنشورات والتقارير الاقتصادية هو مفهوم "النمو الاقتصادي"، حيث عني الفكر الاقتصادي بتحديد العديد من المفاهيم التي تهم سواء الدول النامية لتمكينها من اللحاق بالدول المتقدمة، او الدول المتقدمة لتعزيز قدراتها التنموية. فما حقيقة مفهوم النمو الاقتصادي، وما هي مختلف الجوانب المرتبطة بهذا المفهوم؟

المطلب الاول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا، فقد تزامن هذا المصطلح مع ظهور التحليل الاقتصادي المنتظم ابتداء من النظرية الكلاسيكية، وبالرغم من تعدد وجهات النظر فيما يخص تحديد مفهوم واحد ودقيق الا ان معظم الآراء اتفقت على ان " النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي، والذي يؤدي الى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي "[1] حيث يتضمن هذا المفهوم ثلاث شروط اساسية[2] هي كالتالي:

أولا– يجب ان يترتب على زيادة الناتج المحلي الاجمالي زيادة في نصيب الفرد منه ، بحيث يكون معدل نمو الدخل الوطني او الناتج المحلي الاجماليين اكبر من معدل النمو السكاني، لذلك يتعين على الدول التي تسعى لتحسين اوضاعها الاهتمام بالتزايد السكاني والا فان مجهوداتها لن تسفر عن تقدم يذكر وعليه:

معدل النمو الاقتصادي= معدل نمو الدخل الوطني ــ معدل النمو السكاني

ثانيا– يجب على الزيادة في دخل الفرد ان تكون حقيقية وليست نقدية فقط، بمعنى ان تفوق الزيادة النقدية في الدخل الفردي الزيادة في المؤشر العام للأسعار (التضخم)، حيث ان الزيادة الاسمية في المداخيل لا تؤدي الى حصول الافراد على كميات اضافية من السلع والخدمات فغالبا ما تكون مصاحبة لارتفاع في الاسعار وعليه فان:

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي ــ معدل التضخم

ثالثا– يجب على الزيادة المحققة في الدخل الحقيقي الفردي ان تكون مستمرة الى المدى الطويل غير آنية او مؤقتة تزول بزوال اسبابها، حيث تجب مراعاة ما اذا كان النمو المحقق عابرا، كاستفادة الدول من اوقات الازمات ولكن سرعان ما تعود المداخيل الى ما كانت عليه

---

[1] _ اياد، عبدالفتاح النسور.(2013). *المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة*، دار الصفاء، عمان، ص.364.

[2] _ محمد، عبدالعزيز عجمية. وايمان، عطية ناصف.(2000). *التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية*، قسم الاقتصاد، كلية التجارة– جامعة الاسكندرية، ص ص. 51- 55.

من جهة اخرى فان النمو الاقتصادي يعمل على تحقيق معدل مرتفع في التغيرات الكلية كالدخل الوطني بما يحقق من معدلات مرتفعة في الاشباع والرفاهية لأفراد المجتمع حيث يعمل على الاسراع بالنمو للوصول الى مستويات معيشة اعلى من خلال انتاج المزيد من السلع والخدمات وتحسين جودتها.

ونظرا للتداخل الكبير بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وجب التفرقة بينهما، فبينما يشير الأول إلى الزيادة التلقائية في الناتج والتي قد تحدث بدون خطط اقتصادية أو تدخل حكومي صريح، يشير مفهوم التنمية إلى عملية تغيير هيكلي تتم من خلال إجراءات وتدابير مقصودة تهدف إلى تحقيق معدلات معينة من النمو.

على الرغم من أن هناك احتمالية أن يترتب على النمو الاقتصادي، تنمية اقتصادية تليها تنمية تشمل القطاعات الأخرى أو العناصر الأخرى من اجتماعية وسياسية وثقافية كما أشار روستو في نظريته للتنمية، التي نظر فيها إلى عملية التنمية على أنها تغيير هيكلي تتم من خلال مجموعة من المراحل، إلا أن حدوث النمو الاقتصادي، بمعنى الزيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، لا يعتبر قرينة كاملة ولا كافية على حدوث التنمية بمعناها الواسع. وهناك عدة تصورات أو سيناريوهات لتوضيح العلاقة بين النمو والتنمية:

1 – من الممكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع في دولة ما بينما يحدث تباطؤ في عملية التنمية وذلك لعدم حدوث تحولات جوهرية في كافة مناحي الحياة تواكب النمو الاقتصادي.

2 – من الممكن أن يحصل النمو الاقتصادي ولا تحدث التنمية وذلك عندما ينشأ عدم توازن بين تطور الاقتصاد واحتياجات المجتمع، بحيث يعانى المجتمع من سوء توزيع بين القطاعات المختلفة والطبقات والشرائح الاجتماعية وبين الأقاليم داخل الدولة الواحدة. إجمالاً لا يوجد حسن استخدام لعوائد النمو الاقتصادي.

3 – من الممكن أن يتحقق النمو ولا تتحقق التنمية وذلك عندما يتم إقصاء فئات الشعب المختلفة عن المشاركة الحقيقية في صنع السياسات العامة للدولة. فالمشاركة الشعبية الواسعة في اتخاذ القرارت السياسية والاجتماعية والاقتصادية وممارسة كافة الحقوق الإنسانية جزء لا يتجزأ من مفهوم ومضمون عملية التنمية.

4 – من الممكن أن تتحقق لدولة ما معدلات نمو سريعة وارتفاع في متوسط الدخل الفردي الحقيقي ولا يستتبع ذلك حدوث التنمية بالضرورة، ويحدث ذلك في حالة الاعتماد المتزايد على الخارج والوقوع في فخ التبعية.

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي

من التعريف السابق نستنتج ان مصطلح النمو قد يعني اشياء متعددة للأفراد المختلفين، كما ان قياسه يعتمد على تحديد مفهوم للدخل الحقيقي وهذا الاخير بدوره يعتمد على عدة معايير بالإضافة لعدة امور يجب اخذها بعين الاعتبار عند تقدير هذا المؤشر، ونذكر منها[3]:

اولا: الدخل الوطني الكلي المتوقع

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على اساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي. فقد يتوافر لدى الدولة امكانات مختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة اضافة الى ما وصلت اليه من تقدم تقني، لذا في هذه الحالة يجمع الاقتصاديون على ضرورة الاخذ بعين الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.

ثانيا: معيار متوسط الدخل

يعتبر متوسط نصيب الفرد من اصدق المعايير واكثرها استخداما عند قياد مدى نمو اقتصاديات البلدان. غير ان قياسه يعرف بعض المشاكل لدى البلدان النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة انطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط .فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، بينما حسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج .وفي هذا الشأن اعتقد " Charles Kindleberger " أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية.

يقاس النمو الاقتصادي مبدئيا بمعدل النمو البسيط، حيث يمكن الحصول علية اعتمادا على المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة التالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، فبالتالي لا يصلح لقياس معدل النمو المركب اذا كانت فترات المقارنة طويلة.

ثالثا: معادلة Singer للنمو الاقتصادي

وضع الاستاذ سنجر معادلة في عام 1925، فعبر فيها عن ان معادلة النمو الاقتصادي هي دالة لثلاثة عوامل:

(أ) الادخار الصافي Net saving

3- محمد، عبد العزيز عجمية. وإيمان، عطية ناصف. (2000). نفس المرجع السابق، ص ص. 65-68.

(ب) انتاجية راس المال Productivity of Capital

(جـ) معدل نمو السكان Population growth

وتتخذ المعادلة الشكل التالي:

$$D = SP - R$$

حيث: D هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد

S هي معدل الادخار الصافي

P هي انتاجية راس المال

R هي معدل النمو السكاني

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = معدل الادخار الصافي× انتاجية الاستثمارات الجديدة– معدل نمو السكان

وقد اورد سنجر قيما عددية لهذه المتغيرات حيث افترض ان:

معدل الادخار الصافي = 6% من الدخل القومي

انتاجية الاستثمارات الجديدة = 0.2%

معدل النمو السنوي للسكان = 1.25% .

المطلب الثالث: عوامل النمو الاقتصادي

لقد كان اهتمام العالم الاقتصادي خلال الأربعة عقود الأخيرة من القرن العشرين منصبا بصورة أساسية على المسائل التي يمكن من خلالها الإسراع بمعدل نمو الدخل الوطني، سواء كان ذلك بالنسبة للدول الغنية أو الفقيرة، الرأسمالية منها أو الاشتراكية فأصبح الاهتمام بالنمو طريقة حياة، حيث يتوقف نجاح أو فشل أي حكومة على مدى ما تحققه من نمو اقتصادي، لذلك اصبح من الضروري معرفة الاسباب الكامنة وراء ذلك.

و على الرغم من استحالة ادراك جميع مقومات النمو الا ان فيما يلي بعضا منها والتي تساعد على الفهم شبه التام لما سبق:[4]

أولا: الاستثمار في رأس المال المادي والبشري:

يمكن للآلات أن تؤثر تأثيرا كبيرا على قدرة الشخص الإنتاجية، وقد اعتبر آدم سميث توفر الآلات (رأس المال) ضروريا لتقسيم العمل الذي تكون نتيجته زيادة الإنتاجية ، التي هي مفتاح النمو للأفراد،

[4]– حمداني، محي الدين. (2009). *حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل –دراسة حالة الجزائر–*، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص ص.10-12.

وللشركات وللاقتصاد ككل. وقد مكن توفر رأس المال البشري دو لا من التقدم رغم ما كانت تعاني منه من قلة رأس المال المادي، مثلما حدث في كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.

ثانيا: التقدم التكنولوجي:

حيث لم يعد خفيا على أحد في زماننا الحاضر ما تساهم به الابتكارات الحديثة في أساليب الإنتاج في زيادة الإمكانيات الإنتاجية، أو في تعزيز مستوى الإنتاج المتاح، إذ يؤدي إلى زيادة كمية الإنتاج باستخدام نفس الكمية من الموارد، فهو يعني إدخال أساليب تقنية جديدة أو وسائل إنتاج حديثة، يمكن من خلالها زيادة الإنتاج بالنسبة لكل وحدة من المدخلات أو تجديد المنتجات أو إدخال طرق جديدة لمزج المواد الأولية .وهي المهام التي يقوم المنظم . ويحدث التطور التكنولوجي من خلال التكوين الرأسمالي والاستثمار في مجالات البحث والتطوير. فالابتكارات العلمية الحديثة، والاستثمار في تطوير التعليم والتدريب، والاستثمار في رفع الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري، تسمح بالنمو المتواصل للطاقة الإنتاجية للاقتصاد، وفي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي، حتى ولو بقي حجم التكوين الرأسمالي أو التعداد السكاني ثابتا.

ثالثا: النمو السكاني:

اذ يعتبر النمو السكاني وبالتالي الزيادة النهائية في قوة العمل، عاملا موجبا تقليديا في زيادة النمو الاقتصادي. فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين من ناحية، وزيادة القوة الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية من ناحية أخرى، مع أن هناك خلافا على ما إذا كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على النمو الاقتصادي في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل، حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية، وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي، ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل مهارات الإدارة والتنظيم .

رابعا: التنظيم الاقتصادي الكفء:

حيث أن الدولة التي تتمكن من تحسين كفاءة استخدام مواردها، تتمكن من تحقيق مستويات أعلى للإنتاج، وأن ترفع معدل نموها الاقتصادي، مما يعني ضرورة توفر الكفاءة وتجنب الإسراف الذي يقتضي استخدام الموارد لإنتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المواطنون، مما يعني ضرورة أن يكون للسوق دور موزع للموارد على القطاعات الاقتصادية بعيدا عن تدخل الدولة في توجيه القرارات الاقتصادية، مما ينجم عنه زيادة الكفاءة الاقتصادية تحت ضغط الدوافع الشخصية والتحفيزات المدعمة للسلوك الإنتاجي والاستخدام الأمثل للمواهب الإنسانية.

المبحث الثاني: التنمية البشرية: المفهوم، الابعاد والاهداف

لقد بات الاهتمام بالعنصر البشري اليوم من ابرز اهتمامات منظمات الاعمال والمؤسسات سواء كانت عامة او خاصة، فقد اصبح تطوير الموارد البشرية وتنميتها من اولى اولويات اهتمام كافة الجهات وهذا ما فرضته طبيعة المرحلة التي يعيشها المجتمع الانساني في الحاضر. حيث تتجه المضامين الحديثة لمفهوم التنمية إلى محورية الإنسان في العملية التنموية سواء تعلق ذلك ببناء القدرات أو توسيع الخيارات، بما يكرس مفهوم التنمية البشرية الذي نادت وتنادي به كل الإعلانات الدولية وتسعى إليه الجهود الدولية في إطار عولمة حقوق الإنسان.

المطلب الاول: مفهوم التنمية البشرية

تعكس مسيرة التنمية البشرية نظريات التنمية نفسها بالإضافة الى مسيرة نظريات النمو الاقتصادي، ذلك كونها جزء من كل فهي لم تطرح مستقلة بذاتها. وقد تم استخدام اكثر من تعبير للدلالة على مفهوم التنمية البشرية، فمثلا في البداية استخدم مصطلح "تنمية العنصر البشري"، "تنمية الموارد البشرية" ...الخ، الى ان استقر الراي حاليا عند استخدام هذا المفهوم بالشكل الذي حدده برنامج الامم المتحدة الانمائي مع بداية التسعينات عبر اصدار **تقرير التنمية البشرية** والذي تضمن[5]: " التنمية البشرية عملية تهدف الى زيادة الخيارات المتاحة امام الناس، ومن حيث المبدأ فان هذه الخيارات بلا حدود وتتغير مع مرور الوقت، وهي تمتد من الحريات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية الى فرص الابداع واستمتاع الاشخاص بالاحترام الذاتي وضمان حقوق الانسان.

وللتنمية البشرية جانبان، الاول هو تشكيل القدرات البشرية، مثل تحسين مستوى الصحة، المعرفة والمهارات، والثاني هو انتفاع الناس بقدراتهم المكتسبة اما في الاغراض الانتاجية، او في الشؤون الاجتماعية والسياسية".

هذا التعريف يقودنا إلى التعريف الذي قدمه الباحث في مركز دراسات الوحدة العربية بشير مصطفى الذي يرى أن مفهوم التنمية الإنسانية يستند إلى محورين اثنين:

1- بناء القدرات البشرية للتوصل إلى مستوى رفاه إنساني راقي من خلال التمتع بمزايا الحياة الطويلة، الصحة، المعرفة، التعليم، الحرية.

2- توظيف قدرات التسيير في كافة النشاطات الإنسانية الاقتصادية والسياسية والمدنية.

---

[5] – القصيفي، جورج.(1995).*التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون*. في محمد عابد الجابري وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، التنمية البشرية في الوطن العربي، ص.90.

ومنه فان التنمية الإنسانية هي تنمية الناس، ومن أجل الناس، ومن قبل الناس، وتشمل تنمية الناس بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية، ويعني القول "التنمية من أجل الناس" أن مردود النمو يجب أن يظهر في حياة الناس، والقول " التنمية من قبل الناس" يعني تمكينهم من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم، فتنمية الإنسان هو جوهر التنمية الشاملة، ولا يمكن تحقيق أبعاد التنمية الأخرى بمعزل عن الإنسان، ولعل هذا ما يؤكد شمولية عملية التنمية.

المطلب الثاني: ابعاد التنمية البشرية واهدافها

يعتمد دليل التنمية البشرية على مؤشرات كمية للقياس هي " الدخل، التعليم والصحة " ولكن لوحظ أن هذه المؤشرات الكمية غير كافية، حيث من الضروري الاهتمام بالمؤشرات النوعية للتنمية البشرية نذكر منها[6]:

أولا: الإنصاف

يقع مفهوم الإنصاف في قلب مفهوم التنمية البشرية ، باعتباره احد مكوناتها الأكثر أهمية ويستخدم هذا المصطلح بديلا عن مصطلحي المساواة والعدالة ، ففي حين تركز التنمية البشرية على توسيع الخيارات المتاحة من تعليم و صحة و تطوير المهارات ، يركز مبدأ الإنصاف هنا في المساواة في توسيع الخيارات بين الافراد أي:

- الإنصاف في الحصول على التعليم سوءا بين الفقير والغني أو المرأة والرجل، الكبير والصغير.
- الإنصاف في توفير الصحة والخدمات الطبية للجميع.
- الإنصاف في توفير التدريب وتكوين المهارات.
- الإنصاف في توفير الحرية السياسية والاقتصادية.

ثانيا: التمكين

إن الهدف من التنمية البشرية هم الافراد، وبالتالي مشاركة هؤلاء الافراد فعالة في إدارة شؤون مجتمعهم وهو ما يقتضي أن تتاح لكل الناس فرصة كافية ومتساوية لعرض قضاياهم، ومشاركة الافراد في التنمية تكون عن طريق المشاركة في اتخاذ مختلف القرارات وهذا عن طريق تمكينهم من التعبير عن مختلف مشاكلهم وكذا آرائهم، وهذه المشاركة تسمح لهم بالوصول إلى خيارات أوسع وذلك من خلال تحقيق شرطي الديمقراطية والحرية السياسية. ففي عام 1995 كان عنوان تقرير التنمية البشرية العالمي " التمكين " وقد أشار إلى أن الحرية البشرية أساسية للتنمية البشرية ويجب أن يكون الناس احرار في ممارسة خياراتهم في ظل

[6] – مريبعي، سوسن. (2013). *التنمية البشرية في الجزائر –الواقع والافاق–*، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري–2–، ص ص. 28-29.

أسواق سليمة، كما أشار إلى ضرورة قيام " الحريات السياسية " من خلال مؤشرات مثل المشاركة في تشكيل الاحزاب، النقابات، المنظمات ... إلخ.

ويعرف عبد الهادي الجوهري المشاركة بأنها:" العملية التي من خلالها يلعب الفرد دورا في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وانجاز هذه الأهداف".

ثالثا: الاستدامة

تعتبر الاستدامة من أهم أبعاد التنمية البشرية، فالتنمية البشرية المستدامة تركز على توسيع خيارات الافراد الحالية دون تعريض خيارات الأجيال المستقبلية للخطر،" وتركز معظم تعريفات التنمية المستدامة على فكرة مفادها أن الإمكانات المتاحة للناس في المستقبل يجب ألا تختلف عن الإمكانات المتاحة للناس اليوم ." فقد كثر استخدام مفهوم التنمية المستدامة في الوقت الحاضر ويعتبر أول من أشار إليها بشكل رسمي هو تقرير مستقبلنا المشترك الصادر عن اللجنة العالمية للتنمية و البيئة عام1987 ، تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول عام 1983برئاسة برونتلاند رئيسة وزراء النرويج. وهناك صنفين من التعاريف للتنمية البشرية المستدامة :

الصنف الأول :تمثل تعاريف مختصرة سميت بالتعاريف الأحادية للتنمية المستدامة وهذه التعاريف هي أقرب للشعارات وتفتقد العمق العلمي والتحليلي منها:

– التنمية المستدامة هي التنمية المتجددة والقابلة للاستمرار.

– التنمية المستدامة هي التنمية التي تتعارض مع البيئة.

أما الصنف الثاني فهي تمثل تعاريف أكثر شمولا و منها:

– التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون الاضرار بقدرة أجيال المستقبل.

– تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة ومتناغمة تعنى بتحسين نوعية الحياة وحماية النظام الحيوي.إلا أن تقرير التنمية البشرية لعام 1994 أعتبر التنمية البشرية المستدامة على أنها":نموذج لتنمية يمكن لجميع الافراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع المجالات، وهو يحمى أيضا خيارات الأجيال التي لم تولد بعد ولا تستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل "

اما عن اهداف التنمية البشرية فيمكن تلخيصها في النقاط التالية [7]:

– توفير التسهيلات في الحصول على التعليم لجميع افراد المجتمع، والعمل على القضاء على الأمية والجهل.

[7]–مريبعي، سوسن. (2013). *نفس المرجع السابق*، ص ص. 30-31.

– توفير مناصب العمل والمساهمة في خلق الظروف المناسبة للعمل وهذا خاصة في المناطق الريفية والحضارية وهذا بهدف القضاء على البطالة.

– تحسين مستويات الصحة وخاصة المتعلقة بصحة الأطفال دون سن ال 15 والمرأة الحامل.

– توفير المأوى للأفراد ذوي الدخول المنخفضة.

– القضاء على الجوع ورفع مستويات التغذية.

– الحد من وطئ الفقر.

– رفع مستوى معيشة الافراد وهذا بزيادة دخول الافراد.

– مساعدة الافراد في تلبية مختلف احتياجاتهم.

– توفير الحرية السياسية والاقتصادية.

إلا انه يمكن تلخيص أهم أهداف التنمية البشرية للألفية حسب ما ورد في تقرير التنمية البشرية لعام 2003 في الآتي :

– استئصال الفقر والجوع الشديدين.

– تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، والغاية هي ضمان للأطفال في كل مكان.

–ا لحفاظ على المساواة بين الجنسين .

– تخفيض نسبة وفيات الأطفال.

– تحسين صحة الأم.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس التنمية البشرية

ان الاهتمام بالتنمية البشرية وتحديد مفهوم لها لا يعود فقط الى تقرير التنمية البشرية لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لعام 1990 وما تلاه من تقارير، فالتنمية البشرية حصيلة جهد فكري طويل نجد له جذورا في الفكر الاسلامي.

ومما ساعد على الفهم الجيد لمفهوم التنمية البشرية هو مجموع المؤشرات المستخدمة في دراستها نذكر منها:

- دليل التنمية البشرية
- دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس
- دليل التمكين الجنساني
- دليل الفقر البشري

1–دليل التنمية البشرية:

اكتسب مفهوم التنمية البشرية دفعا قويا بإدخال مقياس دليل التنمية البشرية الذي اطلق في التقرير الاول لعام 1990، حيث كان يرتكز على مقولة ان التنمية البشرية لا تقاس فقط بالنمو الاقتصادي بل تقاس بالإنجازات القابلة للقياس التي تحققها البلدان في الصحة والتعليم، وهو دليل مركب يقيس معدل انجازات البلدان من خلال ثلاثة ابعاد اساسية للتنمية البشرية هي[8]:

- طول العمر (مقاسا بتوقع العمر عند الولادة).
- المعرفة وتقاس بمعدل المام البالغين بالقراءة والكتابة، ومعدل مجموع الالتحاق بالتعليم الابتدائي، الثانوي والتعليم العالي.
- مستوى المعيشة (مقاسا بالقدرة الشرائية بالاستناد الى معدل الدخل المحلي الاجمالي الحقيقي للفرد).

وتتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين القيمتين (1–0)، وهو يستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية البشرية فيها. ولذلك تم تصنيف الدول تنازليا وفق الدليل المحسوب كما يلي:

- الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة من 0.80 فما فوق.
- الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة بين 0.50 واقل من 0.80.
- الدول ذات التنمية البشرية الضعيفة اقل من 0.50.

غير ان هذا المقياس واجه العديد من الانتقادات ابرزها البساطة الشديدة التي يعتقد معها الوصول الى فهم اشمل لمستويات الرفاهية الانسانية وتغيراتها، وذلك نظرا لإغفالها عددا من المؤشرات المعبرة عن الجوانب المختلفة للرفاهية الانسانية.

من بين السلبيات التي تحيط بالمؤشرات الثلاث مثلا قد لا يعبر مؤشر توقع الحياة عند الميلاد عن مدى سلامة الصحة البدنية للأفراد، وقد لا يعكس معدل الامية لدى البالغين المستوى التعليمي ومدى مساهمته في اكتساب المعرفة وتنمية قدراتهم، اما فيما يتعلق بنصيب الفرد من الدخل الاجمالي فهو مؤشر مشكوك في دقته عند الاخذ في الحسبان عدم العدالة في توزيع الدخل.

ولتدارك هذا النقص عمدت التقارير الموالية الى ادخال معايير اخرى لقياس التنمية البشرية وتتمثل في[9]:

---

[8] – قوريش، نصيرة. (2011). *التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010–2014*، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، ص. 35.

[9] – نفس المرجع السابق، ص. 35.

- دليل التنمية المعدل للجنس
- دليل المشاركة المعدل للجنس
- دليل الفقر التنموي

وبعد 20 سنة من استخدام هذا الدليل تم ادخال بعض التغييرات والتعديلات عليه وذلك باستخدام بيانات ومنهجيات لم تكن متاحة في معظم البلدان في عام 1990، وذلك لقياس ابعاد الدخل، الصحة والتعليم وفقا لما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 والذي صدر تحت عنوان "الثروة الحقيقية للأمم: مسارات الى التنمية البشرية".

فنصيب الفرد من الدخل الوطني الاجمالي حل محل نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالي وقد ازيل الحد الاعلى للدخل بهدف ترجيح قيمة الدليل للسماح للبلدان التي تتخطى عتبة 40.000 دولار من قياس المستوى الحقيقي للدخل على نحو افضل.

وفي التعلية استعين بمتوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الذين هم في سن الدراسة عن معدل الالتحاق الاجمالي بالمدارس وبمتوسط سنوات الدراسة للكبار عن معدل الالمام بالقراءة والكتابة. والهدف من ذلك هو تقديم صورة افضل وأوضح عن وضع التعليم في كل بلد.

اما في مجال الصحة يبقى متوسط العمر عند الولادة المؤشر الرئيسي. وتجمع مؤشرات الابعاد الثلاثة هذه وترجح لتكوين القيمة النهائية لدليل التنمية البشرية التي تتراوح ما بين الصفر والواحد، وتصنيف البلدان حسب موقعها في ترتيب دليل التنمية البشرية في اربع فئات هي كالتالي:

- فئة التنمية البشرية المرتفعة جدا.
- فئة التنمية البشرية المرتفعة.
- فئة التنمية البشرية المتوسطة.
- فئة التنمية البشرية المنخفضة.

2–دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس:

يستخدم دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس نفس المتغيرات التي يستخدمها دليل التنمية البشرية، والاختلاف بينهما في دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس اذ يعدل متوسط انجاز كل بلد من حيث العمر المتوقع والتحصيل التعليمي والدخل وفقا لدرجة التفاوت في الانجاز بين الرجل والمرأة. ويعدل دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ايضا بالقيمتين القصوى والدنيا للعمر المتوقع لمراعاة كون المرأة تعيش عادة عمرا اطول من الرجل، والقيمة القصوى بالنسبة للمرأة هي 87.5 سنة بينما القيمة الدنيا هي 27.5 سنة، والقيمتان المقبلتان بالنسبة للرجل هي على التوالي: 82.5 سنة و22.5 سنة.

يعتبر حساب دليل الدخل الاكثر تعقيدا الى حد ما، فقيمتا نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) للإناث وحصة الذكور من الدخل المكتسب. وهاتان الحصتان بدورهما تقدران من نسبة اجور الاناث الى اجر الذكور والنسبة المئوية لحصة الاناث وحصة الذكور من عدد السكان النشطين اقتصاديا. وبما انه لا تتوفر بيانات عن نسب الاجور فانه يستخدم قيمة تبلغ 75% وتعامل تقديرات نصيب الفرد للإناث والذكور من الدخل (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) بالطريقة نفسها التي يتعامل بها الدخل في دليل التنمية البشرية ثم تستخدم في حساب دليل الدخل الموزع بالتساوي[10].

3–دليل التمكين الجنساني:

يستخدم مقياس التمكين متغيرات مبنية لقياس التمكين النسبي للرجل والمرأة في المجالات السياسية والاقتصادية وتختار اول مجموعتين من المتغيرات للتعبير عن المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرارات الاقتصادية النسبة المئوية لحصتهما من الاعمال المهنية والفنية، وفئات المهن هذه عديدة ومحددة تحديدا واسعا، ونظرا لاختلاف عدد الافراد الذين تشملهم كل فئة فانه يتم حساب الدليل المفصل لكل فئة ثم يتم جمع الاثنين معا.

والمتغير الثالث هو النسبة المئوية لكل من الرجل والمرأة من المقاعد البرلمانية ويختار للتعبير عن المشاركة السياسية وسلطة صنع القرارات السياسية. وفيما يتعلق بجمع هذه المتغيرات الثلاثة فيتم استخدام منهجية تحديد متوسط مرجح بعدد السكان للتوصل الى نسبة مئوية عادلة موزعة بالتساوي لكلا الجنسين ثم يتم وضع الدليل الخاص بكل متغير عن طريق قسمة النسبة المئوية المعادلة الموزعة بالتساوي[11].

4–دليل الفقر البشري:

يقيس دليل الفقر البشري التقدم العام في تحقيق التنمية البشرية، اذ يعطي صورة التوزيع ويقيس تراكم نواحي الحرمان الذي لا يزال قائما من حيث ابعاد التنمية البشرية الاساسية نفسها التي يقيسها دليل التنمية البشرية، وهذا الدليل هو مقياس متعدد الابعاد للفقر.

وهناك دليلان للفقر البشري، احدهما خاص بالبلدان النامية ويسمى دليل الفقر البشري–1، والاخر خاص بالبلدان المصنعة و يسمى دليل الفقر البشري–2 . حيث يرتكز الاول على نواحي الحرمان من خلال ثلاثة ابعاد اساسية تتمثل في كل من: البقاء على قيد الحياة (التعرض للموت في سن مبكرة جدا)، المعرفة (الاستبعاد من عالم القراءة والاتصال)، وبمستوى المعيشة اللائق من حيث الامداد الاقتصادي العام.

[10] – قوريش، نصيرة. (2011). نفس المرجع السابق، ص. 36.

[11] – نفس المرجع السابق، ص. 36.

بينما يرتكز دليل الفقر البشري-2 على نواحي الحرمان من حيث اربعة ابعاد لحياة الانسان وهي: طول العمر، المعرفة، مستوى المعيشة اللائق والاستبعاد الاجتماعي[12].

المبحث الثالث: النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

يشكل النمو الاقتصادي ضرورة لضمان أهداف وتطلعات التنمية البشرية وان كان النمو الاقتصادي لا يمثل بالضرورة نهاية المطلوب من التنمية وان عدم وجوده غالبا ما يهدد بنهاية التنمية، ويبرز موقع النمو الاقتصادي كونه لا يشكل خيارا فحسب، بل يعد ضرورة لمسار التنمية، وان أهميته ترتبط بمستواه ونوعيته، واستمراريته في مساره.

المطلب الاول: النمو الاقتصادي كوسيلة لتحقيق التنمية البشرية

ان التوجهات المستقبلية للتنمية البشرية تتطلب الاعتماد على استراتيجية الإنسان المفتوحة في خيارات برامج التنمية البشرية مع صراعات التحولات المجتمعية المعاصرة وخفض التباين بين فئات المجتمع، كذلك تنمية القدرات البشرية من أجل تحقيق تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع. ومن ثم استخدام هذه القدرات في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود والاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي في تحقيق مزيدا من التنمية البشرية بطريقة متكررة ومستمرة. ومن أجل أن يكون النمو الاقتصادي وسيلة لتحقيق التنمية البشرية ينبغي توافر شروط منها:[13]

أولا: النهوض بالبشر من خلال تحسين قدراتهم لتحقيق النمو الاقتصادي والاستفادة من عوائده من قبل أفراد المجتمع بتوزيع عادل، من هنا جاء التأكيد على نوعية النمو الاقتصادي المطلوب، ولزوم وجود الآليات الفاعلة من أجل توثيق العلاقة بين النمو الاقتصادي والتوزيع فالنمو يفترض أن يعد نتيجة لخطة التنمية الرشيدة وليس هدفا بحد ذاته، ولقد عجز النمو في بلدان كثيرة عن الحد من الفقر، ذلك لكونه كان بطيئا او يتسم بالركود أو أن نوعيته وهيكله لم يكونا مناصرين للفقر بما فيه الكفاية. فالنمو لا يساعد على الحد من الفقر حينما تخرج من البلد أجزاء كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في شكل نفقات عامة لا تستهدف النهوض بالتنمية البشرية ولا يحقق النفع للفقراء وجوهر استراتيجيات التنمية البشرية يتعين أن تركز على مواضيع الحد من الفقر، وإيجاد فرص تشغيل وتكامل اجتماعي.

---

[12] – قوريش، نصيرة. (2011). نفس المرجع السابق، ص. 36.

[13] – عزيز فرحان، جمال. وحسين خلف، علياء. (2013). العلاقة بين النمو الاقتصادي ودليل التنمية البشرية (العراق نموذجا)، *مجلة الادارة والاقتصاد*، العدد 97، ص ص. 1-2.

ثانيا: انه ليس كل نمو اقتصادي قادراً على تحقيق تنمية بشرية حتى وإن كان جيدا فالنمو الذي يحقق لنا التنمية البشرية يتوجب أن يكون قادرا على توسيع فرص العمالة المنتجة ثم تحقيق العدالة في توزيع المنافع للتخلص من البطالة والفقر. وبالتالي تحقيق تنمية اجتماعية.

ثالثا: أن تكون نوعية النمو الاقتصادي المطلوبة وفقاً لما يولده هذا النمو من فرصاً للجميع للمحافظة على الموارد الطبيعية دون تحميل الأرض أعباء تقيدها (أي حماية البيئة وتجديدها) .

رابعا: أن التنمية البشرية تهدف إلى تحسين مستوى التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن المهم أن تصل الخدمات الضرورية والأساسية إلى الذين يعيشون في المناطق النائية ويعانون من الفقر.

خامسا: أن التأثير على معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي وثقافة استخدام الموارد وتحديد أنماط الاستهلاك ونشر الوعي البيئي في المجتمع مما ينمي مقدرتهم على حسن استغلال الموارد وعدم هدرها مما يؤمن حصة الجيل الحالي من الموارد من دون المساس بنصيب الأجيال القادمة.

المطلب الثاني: النمو الاقتصادي ممثلا في الدخل المتوسط للفرد كمعيار لقياس التنمية البشرية

بعد ان كان جل التركيز منذ السبعينات على تعظيم متوسط نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي، وذلك كهدف اساسي للتنمية. تزايدت في الوقت الحاضر الدعوة الى تبني اهداف اخرى مرتبطة بالعمل على تقليل الفقر:(تحسين توزيع الدخل، زيادة التوظيف، اشباع الحاجات الاساسية... الخ).

وذلك يجعل من الدخل عنصر من عناصر قياس التنمية البشرية الى جانب الصحة والتعليم، وذلك يجعل من الدخل عنصر من عناصر قياس التنمية البشرية الى جانب الصحة والتعليم ، وهذا كما اظهرت تجارب بعض البلدان فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي انه على الرغم من الاختلاف في الظروف والمعدلات المحققة، الا انها ظلت تعاني زيادة في اعداد الفقراء وبؤسا في احوالهم المعيشية. فبات من الواضح ان التنمية لا تعني الزيادة في متوسط دخل الفرد فقط، بل تستهدف ايضا القضاء على الفقر وتحسين مستويات المعيشة.

ان الاعتماد على الدخل كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي وبالتالي التنمية البشرية ارتبط ايضا بإمكانية المقارنة بين الدول المختلفة وترتيبها في سلم الدخل. كما ان تحليلها يساعد على الوصول الى دروس تفيد البلدان النامية خصوصا لمحاولة سد الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة.[14]

[14] – محمد عثمان، عثمان.(1995).*قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية*، في محمد عابد الجابري وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، التنمية البشرية في الوطن العربي، ص ص. 110-111.

فقد لا يكون هناك مقياس لتقدم البلدان افضل من ذلك الذي يحدد نسبة فقرائها، فمشكلة الفقر واوضاع الفقراء يجب ان تولى الاهتمام الاوسع لهذه البلدان، حيث وجب تصويب مؤشر الدخل بما يعكس رفاه مختلف شرائح المجتمع، خاصة لذوي الدخل المنخفض.

لذلك وجب عكس درجات الرفاه وتنمية فئات المجتمع على تحسين مستويات معيشتهم اقتصاديا واجتماعيا وهذا ما ارتبط باشتقاق اهداف جديدة لتحسين مستويات الدخل منها زيادة التوظيف، اعادة توزيع الدخل وضمان اشباع الحاجات الاساسية وهذا هو محتوى او اساس التنمية البشرية

المطلب الثالث: مكاسب النمو الاقتصادي

يعد مؤشر النمو الاقتصادي احد المؤشرات المركزية لدليل التنمية البشرية، ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام 1991 على ذلك بقوله" :إن التنمية البشرية تتطلب نمواً اقتصاديا... وبدون نمو اقتصادي لن يكون من الممكن تحقيق تحسين متواصل في الأحوال البشرية عموما". والنمو الاقتصادي هو معدل النمو للناتج القومي الإجمالي الذي يعبر عن السرعة التي يزداد بها الإنتاج الحقيقي الإجمالي من السلع والخدمات في الاقتصاد، لذا فان النمو الاقتصادي للبلد من خلال تحقيق هذا المعدل، اعتمد على فكرة الكفاءة الاقتصادية والعمل على تشخيص الشروط اللازمة لإنجاح الكفاءة الاقتصادية والاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية النادرة.

إن الصلات بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية قاصرة بالنسبة لأهالي البلدان الكثيرة ذات التنمية غير المتوازنة، وهي الدول التي يتحقق فيها نمو جيد مع قدر ضئيل من التنمية البشرية، أو التي تتحقق فيها تنمية بشرية جيدة ولكن مع قليل من النمو الاقتصادي أو بلا نمو على الإطلاق، ويتبين من سجل النمو الاقتصادي والتنمية البشرية على مدى السنوات الثلاثين الماضية انه لا يمكن لأي بلد أن يتبع مسارا في التنمية غير المتوازنة على مدى مدة طويلة بحيث لا يقترن النمو الاقتصادي بتقدم في مجال التنمية البشرية أو العكس فالتنمية غير المتوازنة قد تستمر عقدا أو ما يقرب من ذلك، ولكنها تتحول بعدئذ إلى ارتفاعات سريعة في كل من الدخل والتنمية البشرية، وهكذا تتحول إلى تحسينات بطيئة في كل من التنمية البشرية والدخل وذلك يعني أن تتبع البلدان واحدا من أربعة أنماط[15]:

- تحقيق نمو اقتصادي بطيء مع تنمية بشرية سريعة.
- تحقيق نمو اقتصادي سريع مع تحقيق تنمية بشرية بطيئة.
- تحقيق نمو وتنمية بشرية يدعم كل منهما الآخر.

[15] – منعم، احمد خضير. (2012). النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الوطن العربي (الواقع والاتجاهات)، *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية*، جامعة تكريت– كلية الادارة والاقتصاد، المجلد8– العدد 24، ص ص. 257– 258.

- تحقيق نمو وتنمية بشرية يخنق كل منهما الآخر.

كما ان النمو الاقتصادي يوسع القاعدة المادية للوفاء بالاحتياجات البشرية. ولكن مدى الوفاء بهذه الاحتياجات يعتمد على تخصيص الموارد فيما بين الناس، الاستخدامات، وتوزيع الفرص، ولا سيما العمالة. كما ان الارتباط بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية ليس تلقائيا، ولكن هذا الارتباط يمكن أن يتعزز اكثر من خلال إجراءات سياسية معقولة.

ايضا التنمية البشرية تتطلب قدرا كبيرا من الاستثمار في التعليم والصحة والتغذية. والنتيجة هي عدد سكان أكثر صحة وأفضل تعليما ، وقدرة على أن تكون أكثر إنتاجا من الناحية الاقتصادية. وفي الواقع، فقد تم شرح العديد من نظريات النمو الحديثة للنمو الاقتصادي من حيث رأس المال البشري الموسع. حيث يمكن أيضا ربط النمو بالعديد من العناصر الأخرى للتنمية مثل الإنسان:كالحرية السياسية والتراث الثقافي والاستدامة البيئية.

ان الروابط بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي تعزز من دورهما. فعندما تكون الروابط قوية، فبالتالي هي تسهم في الرفع من فاعلية بعضها البعض. ولكن عندما تكون الروابط ضعيفة أو مكسورة، يمكن أن تصبح خانقة لبعضها البعض. فالارتباطات غير المتوازنة هي نتيجة لسرعة التنمية البشرية مع ضعف النمو أو النمو السريع مع بطء التنمية البشرية.

النمو الاقتصادي في الأجل الطويل والتنمية البشرية عموما يتحركان معا، فقد وجدت دراسة لعدة بلدان أن النمو الاقتصادي له أثر إيجابي على العديد من مؤشرات التنمية البشرية فعادة ما يتحول النمو الاقتصادي إلى التنمية البشرية وذلك بصفة تلقائية.

ان دخل الأسرة على التنمية البشرية لا يعتمد فقط على حجم الدخل ولكن أيضا على الكيفية التي تختارها الأسرة لإنفاقه. حيث ان الأسر الفقيرة تنفق حصة كبيرة من الدخل الإضافي على الغذاء. حيث العديد من الدراسات تشير إلى أن الدخل أكثر احتمالاً لإنفاقه على التنمية البشرية عندما تكون المرأة مسيطرة، ففي الفلبين أكبر حصة من دخل الأسر المعيشية الذي تكتسبه المرأة يوجه لهذا الغرض اما في البرازيل فان دخل كل من المرأة والرجل يوجه نحو تحسين الحالة الغذائية للأسر، ولكن دخل المرأة له تأثير حول سبع مرات اكثر من الرجال.[16]

16 - HUMAN DEVELOPMENT REPORT. (1996). *Links between growth and human development*, p p .66-70.

خاتمة:

لقد كان من الصعب على الاقتصاديين تحديد مفاهيم موحدة ودقيقة لمصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، ذلك لكثرة المتغيرات التي تدخل في تعريفهما. بالإضافة لتغير الدلالات مع تغير الوقت فمن المهم التطرق لمختلف هذه العناصر لتوضيح الاختلاف في المفاهيم.

كما ان قياس كل منهما تطلب الاخذ بعين الاعتبار عدة معايير للوصول الى الدقة في القياس، وبذلك الدقة في تحليل المعطيات. وهذا ما جعل من العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية مركزا لاهتمام عديد الباحثين الاقتصاديين ليتوصلوا الى كون التنمية البشرية تتطلب النمو الاقتصادي كوسيلة حتمية لتحقيقها بالشكل المطلوب لتكون بذلك مستقبلا هي الاخرى وسيلة للحفاظ على هذا النمو الاقتصادي.

فانعكاسات كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي عادة ما تكون واضحة على بعضهما البعض وكحصيلة لذلك فان الاقتصاد ككل سيتأثر بذلك مع الاخذ بعين الاعتبار الاتجاه الايجابي او السلبي الذي ستأخذه كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي.

الفصل الثاني:

واقع الاقتصاد الجزائري منذ التسعينات

مقدمة

نظرا لكون الجزائر محل دراسة موضوعنا، فلم يكن علينا الا التطرق لحالة اقتصادها، حيث يعتبر الاقتصاد الجزائري محل العديد من الدراسات والتحاليل ولو كانت قليلة نوعا ما تلك التي من شانها الكشف عن مختلف مكوناته وتفاصيله.

لقد مر الاقتصاد الجزائري بعدة مراحل، ولعل من اهم المراحل التي مر بها هي فترة ما بعد التسعينات المتميزة اساسا بالوضعية المالية الجيدة نظرا لعدة اعتبارات والتي كانت نتيجة لإصلاحات وسياسات تبنتها الحكومة الجزائرية بغية النهوض بالاقتصاد الوطني وذلك من خلال جميع جوانبه. ففي هذا الفصل المعنون بـــ **"واقع الاقتصاد الجزائري ما بعد التسعينات"** والذي سنفصل فيه من خلال ثلاث مباحث، هي الاخرى تتضمن كل منها ثلاث مطالب.

المبحث الاول الذي سنتناول من خلاله مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر، في المطلب الاول وتحت عنوان النمو الاقتصادي والبطالة سنتطرق لتطورات هذين المؤشرين في الفترة الممتدة من 2001 الى 2013 وكذا مختلف العوامل المؤثرة عليهما، وكمطلب ثاني سنقوم بتوضيح وضعية التضخم ومعدلات الفائدة في الجزائر، اما توازن الميزانية العامة فسيكون عنوان المطلب الثالث لهذا المبحث.

في المبحث الثاني تحت عنوان: مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر، سنحاول التطرق لمختلف هذه المؤشرات التي سنفصلها في ثلاث مطالب، المطلب الاول سنتناول من خلاله الميزان التجاري وميزان المدفوعات ، اما بالنسبة للمطلب الثاني فسنعنونه بـــ: سعر واحتياطي الصرف في الجزائر، وسيتم التطرق للدين الخارجي للجزائر في المطلب الثالث من هذا المبحث.

بينما سنخصص المبحث الثالث لتوضيح واقع تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، وهذا بالتطرق للموقع التنافسي للاقتصاد الجزائري، ونصل بعدها الى المؤشرات الجزئية لتنافسية الاقتصاد الجزائري، مع التطرق لمختلف الآليات التي من شانها تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري.

المبحث الاول: مؤشرات التوازن الداخلي في الجزائر

عرفت الجزائر اوضاعا اقتصادية صعبة خلال فترة التسعينات نتيجة الانخفاض الحاد لأسعار البترول وما صاحبها من تقلبات على مستوى مختلف المؤشرات ومنها مؤشرات التوازن الداخلي، التي وبفعل مختلف البرامج المطبقة شهدت حالة من التدني في اوضاعها بالإضافة الى الاهتمام بإعادة توازن ميزان المدفوعات اكثر منه الاهتمام بوضعية النمو الاقتصادي ، البطالة... الخ.

المطلب الاول: النمو الاقتصادي والبطالة

لقد عرفت الفترة 2001- 2013 تراجعا ملموسا لمعدلات البطالة مقارنة بنتائج السنوات التي سبقت، وخلال نفس الفترة التي كان لبرنامج التعديل الهيكلي اثر كبير في استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية فيها، فقد عرفت تطورا ايجابيا لمعدلات النمو الاقتصادي التي شهدت منحى سالبا في فترات سابقة وفيما يلي سنفصل في مختلف التطورات التي طرأت على هذين المتغيرين.

اولا: النمو الاقتصادي

ان عودة ارتفاع اسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الاخير لسنة 1999، اضاف نوعا من الراحة المالية على الفترة 2001- 2013 التي ساهمت في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، ولعل من اهم ميز هذه الفترة ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الى نسب مقبولة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (2-1): تطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001- 2013

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو %	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1	5.4	4.6
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
معدل النمو %	3.2	3.5	2.4	4	2.6	3.1	

المصدر: قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

من الملاحظ تحسن اسعار النفط ابتداء من سنة 2000 ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي بنسب بسيطة خصوصا السنوات الاخيرة، ويعود الفضل في تحقيق هذا النمو بالإضافة الى الارتفاع المسجل في اسعار النفط، ايضا ارتفاع معدلات اجمالي الاستثمارات كما سنوضحه فيما يلي[1]:

[1] - زروخي، صباح. وبرحومة، عبدالحميد. (2014). دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2013) باستخدام التكامل المشترك، *مجلة ابحاث اقتصادية وادارية*- جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد 15، ص ص. 103- 104.

الجدول (2-2): تطور المشاريع المصرحة لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	عدد المشاريع	%	المبلغ	عدد الوظائف	%
2002	532	1.10	104804	30474	4.06
2003	1882	3.95	403758	37579	4.98
2004	903	1.90	240847	25007	3.31
2005	873	1.83	206731	44244	5.86
2006	2226	4.68	509350	62887	8.33
2007	4556	9.57	655670	91808	12.16
2008	7133	14.99	1773545	97698	12.94
2009	8024	16.86	469205	72440	9.59
2010	6759	14.20	401348	67594	8.95
2011	6999	14.71	1352811	133824	17.72
2012	7715	16.21	815545	91415	12.11
المجموع	**47593**	**100**	**6933611**	**755170**	**100**

المصدر: قاعدة بيانات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

كما هو موضح من خلال الجدول حجم المشاريع الاستثمارية الاجمالية والمصرح بها في الجزائر خلال الفترة (2002- 2012)، بانها في تزايد مستمر خاصة ابتداء من سنة 2006، مما يفسر جهود الدولة لزيادة حجم الاستثمارات المحلية والاجنبية، وبالتالي دعم النمو والانعاش الاقتصادي.[2]

وكما هو معروف عن طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في ايراداته على المحروقات، فان الجدول التالي سيوضح مساهمة قطاع المحروقات وخارجه في الصادرات الجزائرية:

[2] – مومو، بلال. (2013). *اثر الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي (2011-1990)*، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- الجزائر، ص. 19.

الجدول (2-3): تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات 2001-2013

الوحدة: مليار دولار

السنوات	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		اجمالي الصادرات	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2001	18,53	97,07	0,56	2,93	19,09	**100**
2002	18,11	96,79	0,60	3,21	18,70	**100**
2003	23,99	98,08	0,47	1,92	24,46	**100**
2004	31,55	97,92	0,67	2,08	32,22	**100**
2005	45,59	98,40	0,74	1,60	46,33	**100**
2006	53,61	97,94	1,13	2,06	54,74	**100**
2007	59,61	97,94	0,98	1,62	60,59	**100**
2008	77,19	98,38	1,40	1,78	78,59	**100**
2009	44,41	98,22	0,77	1,70	45,18	**100**
2010	56,12	98,30	0,97	1,70	57,09	**100**
2011	71,66	98,31	1,23	1,69	72,89	**100**
2012	70,58	98,38	1,15	1,60	71,74	**100**
2013	63,33	98,29	1,10	1,71	64,43	**100**

المصدر: قاعدة بيانات بنك الجزائر. (2014). *النشرات الاحصائية الثلاثية*.

على العموم خلال الفترة (2001- 2013)، ورغم سيطرة قطاع المحروقات على تركيبة الصادرات الجزائرية، الا ان الارتفاع كان ملحوظا في قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات بالرغم من تواضع قيمه. وهذه الصادرات وارتفاعها من سنة لأخرى، يضمن استمرارية الزيادة في نسب النمو الاقتصادي للجزائر.

ثانيا: البطالة

لقد عرفت الفترة (2001- 2013) تراجعا ملحوظا في معدلات البطالة في الجزائر، حيث وصل عدد البطالين في الجزائر سنة 2001 حوالي 2.3 مليون بطال، حسب التحقيق الذي اجراه الديوان الوطني للإحصائيات في سبتمبر 2003 حول نشاط التشغيل والبطالة، ولكن هذه الارقام التي اعتبرت كبيرة الى حد ما لم تستقر بل تواصلت في التناقص كما سيوضحه الجدول التالي[3]:

الجدول (2-4): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001- 2013)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة %	27.3	25.9	23.7	17.70	15.27	12.27	13.8
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	
معدل البطالة %	11.8	10.2	10.0	9.8	11	9.8	

المصدر: قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات.

لقد شهدت معدلات البطالة ادنى قيمة لها سنة 2013 بـ 9.8 %، ومن المهم التركيز على اثر النمو الاقتصادي على تدنية معدلات البطالة، فعادة ما صاحب معدلات النمو المرتفعة نسبيا معدلات منخفضة من البطالة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 01: تطور معدلات النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر (2001- 2013)

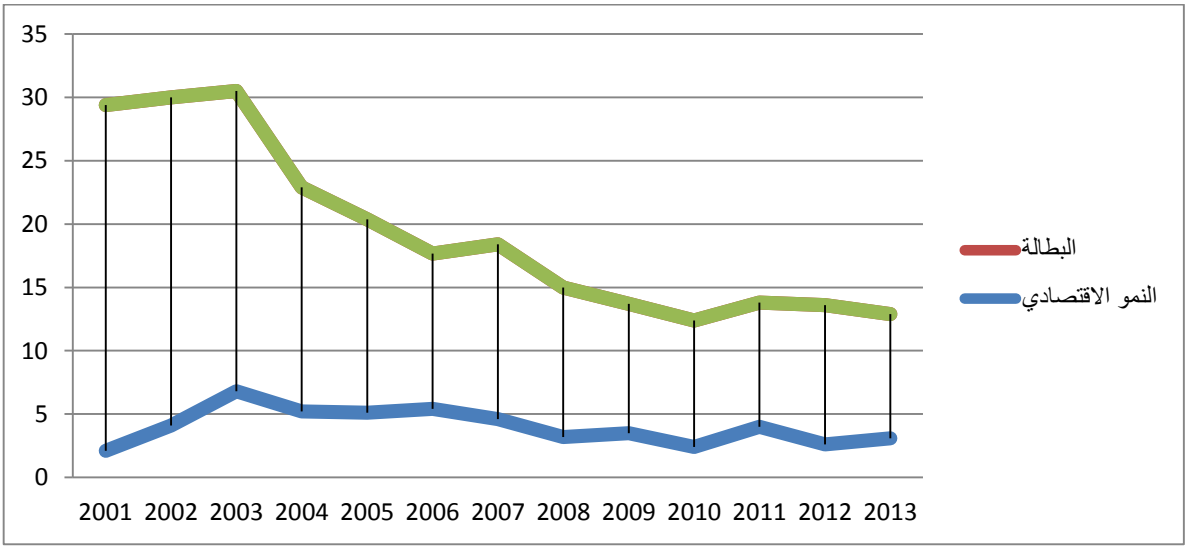

المصدر: من انجاز الطالبة اعتمادا على معطيات الجدولين (2-1) و(2-4).

[3] - زروخي، صباح. وبرحومة، عبدالحميد. (2014). دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2013) باستخدام التكامل المشترك، *مجلة ابحاث اقتصادية وادارية* - جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد 15، ص ص. 103- 104.

من الملاحظ من خلال الشكل الاتجاه المتعاكس لكل من النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر في السنوات الاخيرة (2007- 2013)، فبزيادة معدلات النمو الاقتصادي تناقصت معدلات البطالة.

المطلب الثاني: التضخم ومعدلات الفائدة في الجزائر

لقد تميزت الفترة (2001- 2012) بالتنوع والتغير الجذري في الاقتصاد الجزائري، ذلك ان هذه المرحلة كانت تتميز بالوضعية المالية الجيدة، كما عملت الجزائر فيها على تحسين مختلف مؤشراتها على ضوء ذلك، ومن خلال الجدول التالي سنقوم بعرض تطور معدلات التضخم والفائدة في الجزائر في الفترة (2001- 2012):

الجدول (2-5): تطور معدلات التضخم والفائدة في الجزائر (2001- 2012)

الوحدة: %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
المعدل الاسمي	9.5	8.58	8.13	8	8	8
المعدل الحقيقي	5.3	7.18	3.83	4	6.6	5.7
معدل التضخم	4.2	1.4	4.3	4	1.4	2.3
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**
المعدل الاسمي	8	8	8	8	8	8
المعدل الحقيقي	4.3	3.1	2.3	6.4	3.8	3.1
معدل التضخم	3.7	4.9	5.4	3.9	4	4.9

المصدر: عبدالله، ياسين. (2014). *دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية*، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، جامعة وهران- الجزائر، ص. 132.

من خلال هذا الجدول استوضحنا حقيقة معدلي التضخم والفائدة بنوعيه الاسمي والحقيقي، فمن الملاحظ ان معدلات الفائدة الاسمية استمرت في التناقص الى ان بلغت نسبة 8% سنة 2004 واستقرت على هذا النحو الى غاية سنة 2012.

اما بالنسبة لمعدلات الفائدة الحقيقية فقد تميزت بعدم الاستقرار ولكن على العموم كانت ايجابية كونها ترتبط بنسب معدلات التضخم التي شهدت انخفاضا وعدم استقرار في قيمها ليعود بعدها للارتفاع بفعل ارتفاع الاسعار على المستوى العالمي.

كما شهدت معدلات التضخم ارتفاعا خلال كل من سنة 2011 و 2012.على التوالي نتيجة لصدمة الطلب بسبب الزيادات الكبيرة في أجور القطاع العام دون مقابل إنتاجي، وضعف التنافسية في الاسواق والاحتكار. فضلا عن طبيعة السوق التي تغيب عنها التنافسية والضبط والارتفاع القياسي في أسعار المواد الغذائية الطازجة وخاصة لحم الاغنام، وهو ما يؤكده استقرار أسعار قطاع الخدمات التي لم تسجل نفس الزيادات .

لقد مست ظاهرة التضخم العديد من الانشطة الاقتصادية مما أدى الى حدوث اختلالات كبيرة داخل القطاعات وما يمكن قوله عن أصل التضخم في الجزائر انها ليست نقدية فقط وانما نجد أن هناك أسباب مؤسساتية وهيكلية بالإضافة الى اسباب موسمية[4].

كما ان احتواء معدلات التضخم والسيطرة عليها من طرف بنك الجزائر كان ولا يزال من الاولويات، وذلك عن طريق عدة ادوات وسياسات من شانها التحكم في معدلات التضخم الا ان ارتفاعه لأسباب عدة ورغم التحكم من شانه الكشف عن ان مصدر هذا التضخم ليس نقديا فقط بل من شانه ان يكون مستوردا ايضا.[5]

المطلب الثالث: توازن الميزانية العامة

تميزت هذه الفترة بتحرر الجزائر من التزاماتها وفق برنامج الاصطلاح الاقتصادي مع بداية شهر ماي 1998، ومع ذلك استمرت الجزائر في انتهاج نفس السياسة المالية الانكماشية حتى سنة 2001 إلى أن شهدت هذه السنوات ارتفاعا ملحوظا في أسعار النفط ،مما أدى إلى التحسن في أداء المالية العامة ودفع بالجزائر إلى إطلاق برامج تنموية من شانها تأهيل اقتصادها وتسريع عملية التنمية، وفي هذا الصدد سنحاول من خلال الجدول التالي تبيان سار ايرادات ونفقات الميزانية الجزائرية وتطورها خلال الفترة (2000- 2012) كالآتي[6]:

[4] – دبات، امينة. (2015). *السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر*، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر، ص ص. 192- 13-93.

[5] – بوبلوطة، بلال. (2011). *اثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة: 2000- 2008*، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، ص. 154.

[6] – سيلام، حمزة. وَولد بزيو، فاتح. (2014). *فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي*، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند اولحاج- البويرة- الجزائر، ص. 70.

الجدول (2-6): ايرادات ونفقات الدولة خلال الفترة (2000- 2012)

الوحدة: مليون دج

السنوات	الايرادات	النفقات			الرصيد
		الكلية	التسيير	التجهيز	
2000	1190750	1176094.8	830084.8	346010	+14655.2
2001	1234380	1034380	835294.176	415500	-217414.176
2002	1500250	1602344.167	1053366.167	548978	-102094.167
2003	1475440	1811109.9	1141685.9	669424	-335669.9
2004	1528000	1920000	1200000	720000	-392000
2005	1629760	2302983	1255273	1047710	-673223
2006	1683294	3555428.143	1439548.823	2115879.32	-1872134.143
2007	1831288	3946748.625	1652698.265	2294050.36	-2115460.625
2008	2763000	4882190.696	2363188.196	2519002.5	-2119190.696
2009	3178700	5474574.750	2661257.650	2813317.1	-2295874.750
2010	2923400	6468860.823	3445999.823	3022861	-3545460.823
2011	2992400	6618426.634	3434306.634	3184120	-3626026.634
2012	3469080	7745527.056	4925110.475	2820416.581	-4276447.056

المصدر: قاعدة بيانات وزارة المالية، المديرية العامة للتقدير والسياسات. جميع السنوات.

من الملاحظ من خلال الجدول ان سنة 2000 هي الوحيدة التي عرفت فيها الميزانية فائضا قدره 14655200 الف دج، وهذا عائد بالأساس الى الارتفاع في ايرادات الميزانية، اما السنوات المتبقية فقد عرفت فيها الجزائر عجزا ملحوظا في الميزانية، وهذا بالرغم من الزيادة في الايرادات، ولكن في المقابل قد فاق حجم النفقات ذلك وهذا راجع الى:

- الانخفاض النسبي لأسعار النفط خلال السنتين 2000- 2001 من 28.5 $ سنة 2000 الى 25.2 $ و24.3 $ للبرميل سنتي 2001 و2002 على التوالي.
- بدء الدولة في تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي، لتخرج الاقتصاد الجزائري من حالة الركود عن طريق زيادة النفقات الموجهة خاصة للاستثمار في البنى التحتية، المنشآت القاعدية ومشاريع الاسكان، وذلك مع تحسين مستوى المعيشة، ويعود هذا كلة لعودة الاستقرار السياسي والامني للبلاد.

المبحث الثاني: مؤشرات التوازن الخارجي في الجزائر

ان مؤشرات التوازن الخارجي هي تلك التي تعبر عن علاقة الاقتصاد الوطني بالعالم الخارجي وتتمثل في رصيد ميزان المدفوعات الذي يشير إلى صافي التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من والى الدولة المعنية ، والى المديونية الخارجية التي تشير إلى مدى قدرة الدولة على جلب رؤوس الاموال الاجنبية في شكل قروض لتمويل التنمية ومؤشرات اخرى سنتطرق لها من خلال الثلاث مطالب الآتية.

المطلب الاول: الميزان التجاري وميزان المدفوعات

لقد شهد رصيد الميزانية تحسنا سنة 2000 مما انعكس بدوره على الميزات التجاري وميزان المدفوعات، كما ان ارتفاع الصادرات خصوصا المحروقات منها، كان له الانعكاس الواضح على وضعية كل منهما.

اولا: الميزان التجاري

تميز الميزان التجاري الجزائري منذ الاستقلال بعنصرين اساسين هما التبعية الكبيرة لإيرادات الصادرات من المحروقات ومن ثم الاهمية البالغة للواردات، وفي هذا الصدد سنقوم بدراسة وضعية الميزان التجاري خلال الفترة (2000- 2013)، من خلال الجدول التالي[7]:

الجدول (2-7): تطور الميزان التجاري للجزائر (2000- 2013)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات
2000	12.3	21.65	-9.35
2001	9.61	19.09	-9.48
2002	6.7	18.70	-12.01
2003	11.14	24.46	-13.32
2004	14.27	32.22	-17.95
2005	26.47	46.33	-19.89
5006	34.06	54.74	-20.68
2007	34.24	60.59	-26.35
2008	40.52	78.59	-38.07
2009	7.78	45.18	-37.4
2010	18.2	57.09	-38.89
2011	25.96	72.89	-46.93

[7] – قطاف، الويزة. (2014). *التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000- 2014*، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي محند اولحاج- البويرة- الجزائر، ص. 107.

2012	20.17	71.74	-51.57
2013	9.41	64.43	-55.02

المصدر: قاعدة بيانات بنك الجزائر. (2014). *النشرات الاحصائية الثلاثية*، ص. 15.

من الجدول نلاحظ ان الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا طوال الفترة (2000- 2013)، بالإضافة الى الارتفاع المستمر حتى سنة 2008، ليعرف بعدها تذبذبا في قيم الارصدة نتيجة ارتفاع قيمة الواردات الجزائرية وكذا الاختلافات في تركيبة الواردات الجزائرية خلال نفس الفترة.[8]

ثانيا: ميزان المدفوعات

بالرغم من تسجيل بعض الحسابات في ميزان المدفوعات رصيدا سلبيا منها حساب صافي دخل العوامل وصافي خدمات خارج دخل العوامل اللذان سجلا رصيدا سلبيا طوال الفترة (2000- 2013) إلا أن الرصيد الإجمالي والكلي لميزان المدفوعات عرف رصيدا موجبا طوال نفس الفترة أين كان رصيد الميزان موجبا ومتزايدا من سنة 2000 أين كان الرصيد الإجمالي يبلغ 7.57 مليار دولار إلى غاية سنة 2008 أين عرف ميزان المدفوعات الجزائري أكبر فائض له بقيمة 36.99 مليار دولار ويعود ذلك لارتفاع أسعار النفط التي حققت من خلالها صادرات المحروقات أكبر رصيد لها بقيمة 77.19مليار دولار. بينما في سنة 2009 عاود رصيد ميزان المدفوعات الانخفاض حيث بلغ 3.86 مليار دولار ليعاود الارتفاع من جديد سنة 2010 و2011 حيث كانت قيمة الفوائض المسجلة تبلغ 15.58 مليار دولار و14.20 مليار دولار على الترتيب. ليعود الرصيد الإجمالي إلى الانخفاض سنة 2012 و2013 بمبلغ 12.06 مليار دولار سنة 2012 ليتوقف سنة 2013 برصيد 0.13 مليار دولار وهو أقل رصيد عرفه ميزان المدفوعات لهذه الفترة كما سيوضحه الجدول التالي[9]:

الجدول (2-8): تطور ميزان مدفوعات الجزائر للفترة (2000- 2013)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**
رصيد م.م*	7.57	6.19	3.66	7.47	8.25	16.94	17.73
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
رصيد م.م	29.53	36.99	3.86	15.58	20.14	12.06	0.13

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. (2014). *حوصلة احصائية 1962- 2013*، ص ص. 220- 221.

[8] - قطاف، الويزة. (2014). *نفس المرجع السابق*، ص. 109.

[9] - قطاف، الويزة. (2014). *نفس المرجع السابق*، ص. 125.

*: م.م هي اختصار لـ : ميزان المدفوعات

المطلب الثاني: سعر واحتياطي الصرف الجزائري

إن سعر الصرف واحتياطاته، تبقى إحدى اهتمامات الحكومة الجزائرية الكبرى لما لها من تأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية للدولة، وسنحاول التعرف على تطور هذين المتغيرين خلال الفترة (2000-2009)حيث يبين الجدولين أدناه أن سعر صرف الدينار الجزائري واحتياطي الصرف عرفا عدة تطورات نوجزها فيما يلي[10]:

الجدول (2-9): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اهم العملات (2002- 2009)

الوحدة: دج

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الدولار	79.68	77.37	72.61	73.36	72.64	96.36	64.56	72.46
اليورو	75.34	87.47	98.95	87.01	93.75	98.33	100.27	104.77
الجنيه الاسترليني	119.77	126.40	139.73	126.73	139.82	133.48	111.11	117.21
الين الياباني	63.74	66.78	70.71	62.57	59.86	59.64	78.88	78.82

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر.

الجدول (2-10): تطور احتياطي الصرف للجزائر (2000- 2009)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
احتياطي الصرف*	11.9	17.96	23.11	32.92	43.11
السنوات	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
احتياطي الصرف*	56.18	77.78	110.18	143.10	148.91

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر.

*: احتياطي الصرف من دون احتساب الذهب.

ان لانهيار اسعار البترول اواخر التسعينات آثاره على اسعار صرف الدينار وكذا الاحتياطي منه للجزائر كونه مصدر هذه الاحتياطيات، ولكن عودته للارتفاع وبفعل سياسة انعاش الاقتصاد الجزائري وكما هو ملاحظ من خلال الجدول عاود احتياطي الصرف الجزائري للارتفاع وبصورة هائلة مع محافظته على استقرار وتيرة الارتفاع هذه.

[10] – شطباني، سعيدة. (2012). محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة- الجزائر، ص. 51.

اما بالنسبة للعملات الارتكازية وقيم صرفها بالنسبة للدينار الجزائر، فمن الملاحظ من خلال فترة الدراسة ان الدينار الجزائري واصل فقدان قيمته مقابل هذه العملات خاصة في السنوات الاخيرة التي سجل فيها ارتفاعا لسعر الصرف مقابل الدولار، اليورو، الجنيه الاسترليني والين الياباني. اما عن السنوات الاخيرة 2012، 2013 و2014 فقدر احتاطي الجزائر من العملات مع احتساب الذهب على التوالي: 200.35 مليار دولار، 201.43 مليار دولار و186.35 مليار دولار[11].

وبهذا فان نسبة الاحتياطي قد استمرت في التزايد وبصورة كبيرة لتصل اعلى نسبة لها سنة 2013 وتتراجع بعدها سنة 2014 بنسبة 7.49% بفعل انخفاض اسعار البترول اساسا بالإضافة الى الاحداث السائدة في دول الجوار.

المطلب الثالث: الدين الخارجي

تعد المديونية الخارجية وخدمة الدين الخارجي واحدة من الأعباء التي تثقل كاهل الاقتصاد الوطني، فضلا عن خدمة المديونية المتمثلة بأقساط الفوائد السنوية التي تقدم مقابل تأجيل فترة سداد الدين. كما انه من المعروف ان المديونية الخارجية للجزائر عرفت انخفاضا مع الالفية الجديدة.

اما فيما يخص خدمة الديون فما سنلاحظه من خلال الجدول الانخفاض المسجل والمتواصل نظرا الى اعادة جدولة الديون الخارجية التي قللت بشكل كبير من بعض اعباء هذه الديون:

[11] - http : //ar.knoema.com/atlas . تاريخ زيارة الموقع: 18/ 05/ 2016 على الساعة: 23:44.

الجدول (2–11): تطور المديونية الخارجية للجزائر (2000–2011)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	اجمالي الديون	خدمة الدين
2000	25.261	4.5
2001	22.571	4.464
2002	22.642	4.15
2003	23.353	4.358
2004	21.821	5.658
2005	17.192	5.838
2006	5.612	2.67
2007	5.606	7.68
2008	5.585	1.218
2009	4.413	1
2010	5.58	6.67
2011	4.405	6.179

Source : Banque d'Algérie. (2012). *Rapport : évolution économique et monétaire en Algérie,* p. 208.

من خلال قراءة المعطيات يتضح لنا الحجم الكبير للانخفاض المسجل في المديونية الخارجية للجزائر نظرا للتحولات التي طرأت على الاحوال الاقتصادية للبلاد بالإضافة الى مختلف السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة لهذا الغرض، كما ان طفرة ارتفاع اسعار النفط كان لها الفضل الاساسي في هذا الانخفاض.

المبحث الثالث: واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري

أصبح موضوع التنافسية مهم جدّا بالنسبة لدول العالم، حيث باتت التنافسية العامل المحدد للرابحين والخاسرين في البيئة الدولية المعاصرة، ولعل ذلك ما يفسر تحول التنافسية الى أحد المحاور الرئيسية لاهتمامات الحكومات والدول.

ومن هنا وجب توضيح موقع تنافسية اقتصاد الدولة الجزائرية ضمن مقتضيات التنافسية الدولية وكمؤشر للأداء المتميز للدولة والحكومة الجزائرية بكل ما يحمله المصطلح من مؤشرات ومقاييس.

المطلب الاول: الموقع التنافسي للاقتصاد الجزائري

يعتبر تقرير التنافسية العالمي الذي يصدره المنتدى الاقتصادي مؤشرا فاعلا لقياس القدرة التنافسية للدول وأداة لتفحص نقاط القوة والضعف في بيئة الأعمال، كما أنه يعتبر أداة لتوجيه السياسات الاقتصادية لبلدانهم على المستويين الكلي والجزئي بغية النهوض بتنافسية اقتصادياتهم، خاصة في ظل التحديات والأزمات التي تعصف بالاقتصاد العالمي. سنحاول توضيح الاسس التي تم عن طريقها تصنيف الجزائر كالتالي:[12]

الجدول (2-12): ترتيب الجزائر في تقرير التنافسية العالمي للفترة (2011-2012) و(2012-2013)

المحاور الرئيسية	مرتبة الجزائر للفترة (2011-2012)		مرتبة الجزائر للفترة (2012-2013)		فرق الاداء
	المرتبة (1-142)	النقاط (1-7)	المرتبة (1-144)	النقاط (1-7)	
تصنيف التنافسية الاجمالي	**87**	**4,0**	**110**	**3,7**	**23**
المتطلبات الاساسية	**75**	**4,4**	**89**	**4,2**	**14**
1-مؤشر المؤسسات	127	3,1	141	2,7	14
2- مؤشر البنية التحتية	93	3,4	100	3,2	7
3- مؤشر الاقتصاد لكلي	19	5,7	23	5,7	4
4-مؤشر الصحة والتعليم الاساسي	82	5,5	93	5,4	11
معززات الكفاءة	**122**	**3,4**	**136**	**3,1**	**14**
5- مؤشر التعليم العالي والتدريب	101	3,5	108	3,4	7

[12] - ريحان، الشريف. وهوام، لمياء. (2013). *دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري –دراسة تحليلية تقييمية-*، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثاني والثلاثون- المجلد الثامن، ص ص. 33- 34.

6- مؤشر كفاءة سوق السلع	134	3,4	143	3,0	⬇ 9
7- مؤشر كفاءة سوق العمل	137	3,4	144	2,8	⬇ 7
8- مؤشر تطور الاسواق المالية	137	2,6	142	2,4	⬇ 5
9- مؤشر الجاهزية التكنولوجية	120	2,8	133	2,6	⬇ 13
10- مؤشر حجم السوق	47	4,3	49	4,3	⬇ 2
عوامل تطور الابداع والابتكار	**136**	**2,7**	**144**	**2,3**	⬇ **8**
11- مؤشر تطور بيئة الاعمال	135	2,9	144	2,5	⬇ 9
12- مؤشر الابتكار	132	2,4	141	2,1	⬇ 9

Source :- World Economic Forum, *the global competitivenss reports : 2011-2012*, p p. 94- 95.
- World Economic Forum, *the global competitivenss reports : 2012-2013,* p p. 88-89.

لقد أوضح تقرير التنافسية العالمي لعام 2012-2013 تراجعا طفيفا لمرتبة الجزائر التنافسية إلى المرتبة 110 عالميا من بين 144 دولة مقارنة مع المرتبة 87 من بين 142 دولة خلال العام 2011-2012، إذ اعتمد تصنيف التنافسية العالمية على دراسة حالة كل دولة على وفق ال 12 معيارا من مقاييس التنافسية العالمية والتي تشمل أساسا جودة المؤسسات، والبنية التحتية، واستقرار الاقتصاد، إلى جانب مدى استفادة أكبر عدد من المواطنين من التعليم الأساسي والرعاية الصحية القاعدية، والتعليم العالي والتكوين المهني، فضلا عن جودة سوق

البضائع والخدمات والسوق المالية، ومستوى التقدم التكنولوجي، وحجم السوق، ومدى قوة الإبداع في النشاطات الاقتصادية.

وبحسب الجدول، فان النتائج تشير الى ان التصنيف اعتمد على جملة من المؤشرات مصنفة الى مجموعات وقد اشارت النتائج الى[13]:

1-ترتيب الجزائر حسب مجموعة المتطلبات الاساسية: يلاحظ من الجدول ان الجزائر سجلت تراجعا قدر بـــ14 مرتبة عن سنة 2011-2012، والسبب راجع بالأساس الى التراجع المحقق في اغلب المؤشرات المكونة لهذه المجموعة لسنة 2012-2013.

2- ترتيب الجزائر حسب مجموعة معززات الكفاءة: لقد تراجعت الجزائر حسب هذه المجموعة بـــ 14 مركزا حيث كانت مصنفة ضمن المرتبة 122 خلال العام 2011-2012، لتتراجع بعدها الى الرتبة 136 خلال العام 2012-2013، ذلك لان تنافسية الاقتصاد الجزائري اصبحت تعتمد كليا على الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد، وليس فقط مدى توفر الموارد الطبيعية والبنية التحتية الجيدة.

[13] - ريحان، الشريف. وهوام، لمياء. (2013). نفس المرجع السابق، ص ص. 36- 38.

3- ترتيب الجزائر حسب مجموعة عوامل تطور الابداع والابتكار: لقد تراجع ترتيب الجزائر حسب هذه المجموعة بـــ 8 مراتب مقارنة بترتيب عام 2011-2012، لتحتل بذلك المرتبة 144 من بين 144 دولة مشركة في التقرير لعام 2012-2013.

المطلب الثاني: المؤشرات الجزئية لتنافسية الاقتصاد الجزائري

استعمل الاقتصاديون في قياس التنافسية الوطنية نوعين من المؤشرات، الاولى مؤشرات جزئية تعتمد على معايير ومتغيرات كمية ونوعية تغطي جوانب التنافسية المتعددة كالإنتاجية، أداء التجارة الخارجية، وسعر الصرف...الخ، بالإضافة إلى المؤشرات المركبة التي يتم الحصول عليها من خلال تجميع المؤشرات الجزئية ولهذه المؤشرات فائدة جليلة عند متخذي القرار وراسمي السياسات والمستثمرين، إذ تبين نقاط القوة والضعف للدولة من خلال علاقتها بالمؤشرات موضع التحليل، وهو ما يساعد في فهم الاوضاع المقارنة ويتيح فرصة رسم السياسة التنافسية للمستقبل، وفي ما يلي أهم المؤشرات الجزئية التي تقيس تنافسية الاقتصاد الجزائري.

ان أهم المؤشرات المقترحة لقياس التنافسية الوطنية، هي تلك المتعلقة بنمو الدخل الحقيقي للأفراد، إضافة إلى النتائج التجارية للبلد، وكذا أسعار الصرف وتأثيرها على الصادرات.

1-نمو الدخل للأفراد ومستوى المعيشة للأفراد الجزائريين:

من خلال الجدول التالي سنحاول توضيح التطور في الناتج المحلي لكل فرد وذلك خلال الفترة 2007- 2013 كما يلي:

الجدول (13-2): اجمالي الناتج المحلي لكل ساكن في الجزائر للفترة 2007- 2013

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة (مليون دولار امريكي)	3,987	4,944	3,886	4,481	5,428	5,448	5,438
التغير (%)	13,61	24,00	-21,39	15.30	21,14	0,38	-0,19

المصدر: http : //ar.knoema.com/atlas . تاريخ زيارة الموقع: 18/ 05/ 2016 على الساعة: 23:35.

من خلال الجدول نلاحظ ان الناتج المحلي لكل ساكن في الجزائر في تطور مستمر الا انه في سنة 2009 حقق انخفاضا نتيجة تأثر العملة الوطنية بالدولار خلال الازمة العالمية، ليواصل بعد ذلك تزايده المستمر ليحقق اكبر قيمة له سنة 2012 بـــ 5,448 مليون دولار امريكي.

بالإضافة الى ان معدلات البطالة المعلن عنها في تراجع مستمر بالجزائر، فبعد ان كانت 13,8% سنة 2007 اصبحت تقدر بـــ 9,8% سنة 2013. حيث ان التراجع في مستويات البطالة عائد بالأساس الى ارتفاع مستويات النمو في مختلف القطاعات الاقتصادية.[14]

2- النتائج التجارية:

من خلال الجدول (7-2) يتضح لنا الفائض المستمر ذو الاتجاه المتصاعد باستثناء سنة 2009، حيث تم تسجيل انخفاض حاد في الفائض راجع الى انخفاض اسعار المحروقات مع العلم ان الصادرات خارج هذه المادة لا تساهم في تغطية الواردات الا بنسبة ضئيلة.

لقد تبين ان ارتفاع رصيد الميزان التجاري لا يدل حقيقة على تنافسية الاقتصاد الوطني ككل، لذا فان هذا المؤشر الذي يبدو حسنا هو في الحقيقة غير ذي جدوى. لكن اذا ما انتقلنا الى تحليل الحصة السوقية للصادرات الجزائرية، خاصة سوق المحروقات نجد ان الجزائر تحتل المرتبة الثالثة عالميا غي تصدير الغاز الطبيعي، الثانية في تصدير الغاز الطبيعي المسال، وتعتبر المورد الرئيسي لأوروبا في الطاقة بنسبة تغطية (12-15)% من الطلب الاجمالي الاوروبي

اذن ومن المعطيات السابقة تبين أن الجزائر تنفرد بحصة سوقية معتبرة وقابلة للتوسع من سلعتي الغاز الطبيعي والمسال، وفي واحدة من أهم مناطق العالم تبعية في مجال استيراد المحروقات. وبالجمع بين النتائج التجارية الموجبة المحققة أساسا بتصدير المحروقات، وبين الحصة السوقية للجزائر في مادة الغاز، نجدها تمثل مؤشرا هاما وجيدا يمكن بحسن استغلالها تطوير قدرات الجزائر التنافسية في المحروقات بصفة خاصة، وعلى الاقتصاد الوطني ككل في المديين المتوسط والطويل بصفة عامة[15].

3- سعر صرف الدينار واثره في تحسين تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري:

لقد تم توجيه جميع اهتمامات سياسة الصرف بعد سنة 1996 إلى العمل على استقرار سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري على المديين المتوسط والطويل، والذي يمنح في الواقع رؤية واضحة في الأجل الطويل في مجال القرارات الاستراتيجية للاستثمار كما يسمح أيضا للمتعاملين الاقتصاديين بإرساء دائم لتنافسيتهم الخارجية.

إن الدولة التي تعرف فوائض قوية في ميزانها التجاري، والحال هكذا بالنسبة للجزائر التي عرف فوائض مستمرة ومتزايدة في ميزانها التجاري خلال هذه المرحلة، عادة ما تكون عملتها محل اتهام بأنها عملة مقيمة

[14] - رومان، اسماء. (2014). *دراسة العوامل المؤثرة على تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية الدولية للفترة (2007-2013)*، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر، ص ص. 90- 91.

[15] - رومان، اسماء. (2014). نفس المرجع السابق، ص ص. 92- 93.

بأقل من قيمتها .لكن الحكم على كذا نتيجة بالنسبة للجزائر لا يكون بهذه البساطة، خاصة إذا ذكرنا أن الجزائر هي دولة أحادية التصدير .فبالرغم من الاستقرار لسعر الصرف خلال فترة 2003-2010 باستثناء سنة 2009 نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية على الجزائر في ظل محيط دولي كان يتميز بعدم اليقين فيما يخص الآفاق المستقبلية للدول الشريكة فإن الصادرات خارج المحروقات لم تغير من سلوكها وبقيت دائما تمثل مستوى متدني لا يوافق وتطلعات السلطة الجزائرية، والذي لم يتجاوز خلال جميع سنوات هذه الفترة نسبة% 03 من مجموع الصادرات وبقيت تنافسية الجزائر قابعة في مكانها.

وعلى العكس من ذلك، فقد عرفت الواردات مستويات تاريخية لم تشهدها من قبل، وهو ما يطرح أكثر من تساؤل حول حقيقة واقع التنافسية في الجزائر فالمنحى التصاعدي لواردات السلع، تبقى الظاهرة التي تميز الميزان التجاري الجزائري.

على الإجمال، فإن المستوى الضعيف والهامشي الذي يميز الصادرات خارج قطاع المحروقات والمستوى الاستثنائي المرتفع جدا لواردات السلع الذي لا يتماشى بالتوازي مع استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، ما هو إلا انعكاس لواقع التنافسية الضعيفة للاقتصاد الجزائري على المستوى الدولي[16].

المطلب الثالث: آليات تحسين التنافسية الجزائرية

ان بناء وتنمية القدرة التنافسية يعد منطلقا لمجابهة تحديات النظام العالمي، الأمر الذي يتطلب القيام بتعديلات وتغييرات جوهرية في منظومة متكاملة من العوامل كما ان المرور من إلى اقتصاد السوق عملية شاقة وصعبة، مما جعل الدولة تفكر في سياسات واستراتيجيات جديدة بهدف الرفع من قدرتها التنافسية، من خلال توفير خدمات البنية التحتية المساندة للقطاعات السلعية والخدمية، واتباع السياسات الاقتصادية والاجراءات الإدارية المعززة للقدرة التنافسية، وكذلك وضوح وشفافية القوانين والتشريعات المنظمة للبيئة الاستثمارية الملائمة لمختلف القطاعات الاقتصادية، ومن أهم السياسيات التي تسعى إلى دعم القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ما يلي:[17]

-العمل على تهيئة البيئة الاستثمارية المناسبة لتشجيع الاستثمارات المحلية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية:

وضع إطار تشريعي ملائم يساعد على تحفيز الاستثمارات المحلية والاجنبية ويكون متسم بالشمولية، المرونة والوضوح في منح الإعفاءات و التسهيلات ضمن ضوابط تنموية و استثمارية واضحة و محددة و تبسيط اجراءات الترخيص و التسجيل للمشاريع الاستثمارية الجديدة و وضع الإطار المؤسسي اللازم للإشراف

[16] - رومان، اسماء. (2014). نفس المرجع السابق، ص ص. 94- 97.

[17] - ريحان، الشريف. وهوام، لمياء. (2013). *نفس المرجع السابق*، ص ص. 47- 49.

على القضايا كافة المتعلقة بالاستثمارات وإدارتها، وبالتالي توجيه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات الأكثر أهمية في الاقتصاد الوطني.

-إصلاح القطاع العام وتسريع عمليات الخصخصة :ذلك أن تطوير أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية ورفع كفاءتها وزيادة إنتاجيتها وذلك ضمن اجراءات التصحيح الهيكلي لكل القطاعات. كما يجب تنظيم عمليات الخصخصة التي باشرتها الدولة بمختلف الميادين والاسراع في تنفيذها و تعزيز دور القطاع الخاص من خلال قيامه بعمليات الإنتاج والاستثمار والتصدير بحيث ذلك لا يلغي الدور الرقابي والاشرافي والتنظيمي للحكومة.

-تثمين الثروات والموارد الاقتصادية :ويكون ذلك بتحفيز وتشجيع استغلالها وتحويلها وهو شأن الصناعة البتروكيماوية والسياحة والصناعات التقليدية والصيد البحري وهي قطاعات مولدة للثروة ومناصب الشغل والصادرات الجديدة.

-تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات :ويكون ذلك من خلال دعمها الفعلي بتخفيف الاجراءات البيروقراطية ووضع تحفيزات جبائية ومالية ملائمة و خاصة في المجالات التنافسية فبمثل هذا المسعى يمكن للبلد أن يجسد تدريجيا قدوم موارد مالية خارجية بديلة.

-مواصلة إصلاح السياسة النقدية :وهذا للوصول إلى الاستقرار النقدي الذي يعد بمثابة الركن الأساسي لتحقيق

النمو الاقتصادي المستدام وزيادة القدرة التنافسية، ويكون ذلك بالاستفادة من حجم احتياطات الصرف الهائلة لدى البنك المركزي وتعزيز سلامة الجهاز المصرفي من خلال تفعيل مستويات الرقابة والاشراف بما يتلاءم مع المعايير الدولية.

-تطوير السوق المالية الجزائرية: إن الأهمية التي توفرها بورصات القيم المنقولة في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني بوصفها وعاء ضروريا لبناء الادخار الوطني وقاعدة لحفز الاستثمارات المحلية وجذب الأجنبية منها، ويكون ذلك من خلال إعادة هيكلة وتنظيم السوق المالية الجزائرية من خلال إيجاد الهيكل المؤسسي المناسب له واستكمال البنية التحتية له بما يتناسب مع المعايير الدولية تحقيقا للشفافية وسلامة للتعامل بالأوراق المالية.

-تطوير سوق العمل الجزائري: إن تطوير سوق العمل يعد أحد الركائز الأساسية لتحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية، ويكون ذلك من خلال اتخاذ جملة من التدابير ترمي إلى تطويره بدأ بوضع إطار تشريعي ملائم وإعطاء دور للقطاع الخاص في إعداد السياسات والبرامج المتعلقة بتطوير وتأهيل القوى العاملة

الجزائرية فضلا عن التوسع الكمي والنوعي في برامج التأهيل والتدريب المهني وتطوير سياسات التعليم العالمي بما يتلاءم مع سوق العمل

–تطوير الهياكل القاعدية و مشروعات البنية التحتية :ويكون ذلك من خلال التركيز على وفرة ونوعية خدمات البنية التحتية ومحاولة اشراك القطاع الخاص في إقامتها وتسييرها هذا فضلا عن تطوير وتفعيل الإطار التشريعي والتنظيمي لخدمة البنية التحتية لتحسين كفاءتها ونوعيتها لما للدور للمهم الذي تؤديه هذه المنشآت في تحسين المناخ الاستثماري وزيادة القدرة التنافسية

–الاهتمام و السعي إلى تطوير العلوم والتكنولوجيا :يؤدي هذا القطاع دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الإنتاج وتعظيمه ورفع مستوى الإنتاجية، ويكون ذلك من خلال إيجاد العديد من المراكز والمؤسسات التي تعنى بالعلوم و التكنولوجيا لبناء قاعدة علمية تكنولوجية وطنية والعمل على تطويرها، وتبني سياسة تكنولوجية موائمة في أنشطة القطاعات التنموية ورفع مردوديتها وإدامتها بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للصناعات الوطنية فضلا عن تشجيع البحث العلمي في القطاع الاقتصادي بإجراءات مناسبة الذي يعد عاملا حاسما من أجل التنافسية والتنمية

–تطوير الإطار التشريعي والمؤسسي: يعد تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية والمؤسسية أحد الاجراءات المهمة لانطلاقة تنموية فعالة وتحسن الإنتاجية والقدرة التنافسية ومواكبة متطلبات تحرير وعولمة الاقتصاد والانفتاح على الأسواق الخارجية، ويكون ذلك من خلال مراجعة جملة التشريعات والقوانين الاقتصادية كقانون الاستثمار والشركات وقانون الجمارك والضرائب وقانون المنافسة ومنع الاحتكار وقانون استقلال القضاء...الخ، وإنشاء عدد من المؤسسات لتشجيع الاستثمار أو ترقية الصادرات، أو مؤسسات للمواصفات والمقاييس...الخ

–المواصلة في تأهيل المؤسسة الاقتصادية: وذلك بهدف توجيه المؤسسة الاقتصادية إلى تحسين النوعية ووضع آليات تطوير وتحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرق التقوية والاهتمام بالاستثمارات غير المادية كالمرافق التقنية والبرمجيات والتكوين والتدريب وإدارة الجودة الشاملة ومعايير نظام المعلومات والاستثمارات المادية في جلب التكنولوجيا الحديثة و محاولة تزويدها بأنماط تسيير حديثة تعتمد على جودة الأداء والفعالية في التنفيذ والوضوح في الإعلام .فسياسة تأهيل المؤسسة الوطنية العمومية أو الخاصة القائمة تمكنها من مواجهة المنافسة الأجنبية وتتم هذه السياسة من خلال الإعانات العمومية المباشرة واجراءات تخفيف التكاليف المالية للقروض المصرفية بواسطة دعم نسب الفائدة واخيرا بتنظيم دورات تدريب وإعادة تأهيل لليد العاملة والاطارات.

-اصلاح بيئة الأعمال الجزائرية: وهذا من خلال تقديم حوافز تمويلية تتضمن قيام الحكومة الجزائرية بمختلف أجهزتها بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال بشكل مباشر، وقد يكون التمويل في شكل منح استثمار أو تسهيلات ائتمانية مدعمة بالإضافة الى تقديم حوافز جبائية بهدف تخفيض أعباء الضرائب بالنسبة للمستثمر الأجنبي مثل الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام والمدخلات الوسيطية والسلع الراسمالية واعفاء أو تخفيض معدلات الرسوم الجمركية على الصادرات، وكذلك تقديم حوافز غير مباشرة للشركات المستثمرة الأجنبية بتزويدها بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية شرط أن لا تضر بالمؤسسات الاقتصادية بل تعمل على تشجيعها لمنافسة الشركات الأجنبية.

خـاتـمة:

من خلال هذا الفصل تمكنا من الاطلاع على الاختلافات التي طرأت على الاقتصاد الجزائري بعد نهاية فترة تسعينات القرن الماضي وذلك بالتطرق لمختلف المؤشرات الداخلية منها والخارجية الموضحة لصورة هذا الاقتصاد.

فما ميز جميع المؤشرات هو اعتمادا لجزائر على مصدر وحيد تقريبا للإيرادات الا وهو المحروقات، للتغير سياساتها وطرق تطبيقها حسب هذا المورد. فكل ما تمت دراسته كان يرجع الفضل في تحسنه او تدهور قيمه لقطاع المحروقات واسعار النفط.

فبعد فترة التسعينات التي تميزت بصعوبة الظروف التي كانت تمر بها الجزائر وذلك في جميع القطاعات، ولكن هذا لم يمنع بان تكون ممهدة لانطلاق اقتصاد جزائري بوضع احسن نوعا ما خصوصا على مستوى مؤشرات التوازن الخارجي.

فما بعد فترة التسعينات وللخروج من العزلة وتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي الامر الذي كان من الاهداف الرئيسية للحكومة الجزائرية بالإضافة الى تحسين بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي خاصة ما تعلق منها بالجانب التجاري والاستثماري، معدلات البطالة، التضخم، ومعدلات الفائدة وذلك محاولة لإيجاد البدائل عن المحروقات، وقد نجحت الجزائر في تحقيق البعض عن الكل منها.

وفيما تعلق بواقع تنافسية الاقتصاد الجزائري فان النتائج كانت محبطة نوعا ما كون مؤشرات القياس اثبتت تذيل الاقتصاد الوطني الجزائري ترتيب البلدان من حيث درجة التنافسية وفي المقابل تم اقتراح بعض الآليات التي من شانها الرفع من مستوى تنافسية الاقتصاد الوطني الجزائري، الذي يبقى في مهمة البحث الدائم عن سبل ترقية تنافسيته الدولية.

مقدمة

النمو الاقتصادي، التنمية البشرية، اهمية كل منهما تظهر جليا في الاقتصاد الجزائري. الا ان دراسة العلاقة بينهما ليست محل دراسة في الكثير من الاحيان، ولكن وبالرغم من قلة المعطيات والتحاليل التي تناولت هذه العلاقة سنحاول من خلال هذا الفصل تحت عنوان **"العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية"** التفصيل فيها وتوضيح اهمية كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الاول الذي سنتناول من خلاله بعض المؤشرات حول التنمية البشرية في الجزائر، فسيتم دراسة وضعية مؤشر التنمية البشرية في الجزائر، وكذا من خلال المكونات الثلاث له، فسيتم الاطلاع على واقع التعليم ووضعية الصحة في الجزائر كمطلب ثاني، اما في المطلب الثالث فسنطلع على الناتج المحلي الاجمالي.

مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر، هو ما سنتطرق اليه في المبحث الثاني، وذلك من خلال التفصيل في كل من: راس المال المادي كمصدر اول للنمو الاقتصادي، بعدها سنتناول واقع العمالة في الجزائر لنختم المبحث الثاني بالتطرق الى التقدم التكنولوجي احد مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر.

بينما سنخصص المبحث الثالث للتطرق للعلاقة ما بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية من خلال مختلف مؤشراتها، ففي المطلب الاول سنتخذ التعليم كمؤشر للتنمية البشرية وندرس العلاقة بينه وبين النمو الاقتصادي، بينما في المطلب الثاني سنحاول التطرق لمكتسبات التنمية البشرية في الجزائر وأهم الانجازات في هذا المجال.

المبحث الاول: مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر

يلعب كل من التعليم الصحة والدخل دورا أساسيا في تحقيق مستويات عليا من التنمية البشرية واعتبرت الجزائر واحدة من الدول التي أولت اهتماما كبيرا للمجالات الثلاثة، وذلك من خلال مجانية كل من التعليم والصحة وتوفير مستويات عليا من الدخل.

المطلب الاول: واقع مؤشر التنمية البشرية في الجزائر

مما لا شك فيه ان مؤشر التنمية البشرية في الجزائر سجل "ارتفاعا معتبرا" ما بين 1990 و 2013، مما جعلها تصنف ضمن الدول "التي لها تنمية بشرية عالية" حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية المعد لسنة 2014. وأوضح البرنامج في تقريره حول التنمية البشرية، أن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر استقر في 0.717 سنة 2013 مقابل 0.702 سنة 2000 و 0.49 سنة 1990 (0.461 سنة 1980) مع العلم أن القيمة القصوى للمؤشر تقدر بـ 1. وفي سنة 2013 احتلت الجزائر المرتبة الـ 93 عالميا ضمن 187 بلدا عادت فيها المرتبة الاولى للنرويج (0.955) والمرتبة الأخيرة للنيجر (0.304).[1]

من خلال الجدول التالي سنوضح تطور قيم مؤشر التنمية البشرية في الجزائر للفترة (1990- 2013):

الجدول (3-1): تطور HDI* الجزائر (1990- 2013)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
HDI	0.49	0.52	0.553	0.546	0.568	0.579	0.58	0.601
السنوات	**1998**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**
HDI	0.622	0.693	0.702	0.704	0.704	0.722	0.728	0.733
السنوات	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
HDI	0.749	0.754	0.695	0.708	0.711	0.711	0.713	0.717

المصدر: دربال، عبد القادر. وآخرون. (2013). مشروع بحث وطني بعنوان: *العلاقات بين التجارة الخارجية، تنمية مؤسسات الدولة والهجرة*.

من الواضح من خلال الجدول التذبذب في نتائج HDI الجزائر خلال الفترة 1990- 2013، فقد استمر التزايد في قيمة هذا المؤشر ليصل لأعلى قيمة له سنة 2007 بما قيمته 0.754 ليضمن للجزائر تصنيفها في قائمة الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، لتبقى بعدها في نفس التصنيف ولكن بقيم اقل منها في سنة 2007 وهذا راجع بالأساس الى مجموعة العناصر المكونة لهذا المؤشر والتي سنقوم بالتفصيل فيها في مجموعة المطالب التالية.

---

1 – منعم، أحمد خضير. (2012). النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الوطن العربي (الواقع والاتجاهات)، *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية*، العدد 24، ص ص. 243- 244.

*- HDI : Human Development Index – مؤشر التنمية البشرية-

المطلب الثاني: وضعية التعليم والصحة في الجزائر

مما لا شك فيه ان دراسة وضعية التنمية البشرية في الجزائر لابد من ان تمر عبر دراستنا لبعض المؤشرات التي من شانها توضيح هذه الوضعي والتي من اهمها نذكر:

اولا: التعليم في الجزائر

يشكل التعليم في الجزائر الحجر الأساسي للتنمية البشرية والاقتصادية وحتى باقي المجالات الحيوية الأخرى، وذلك أنه المدخل الأساسي لهذه التنمية ففضلا عن ما ترتكز عليه من معطيات تكنولوجية ومادية فإنها ترتكز أكثر على الإنسان الذي يعتبر أهم عنصر في هذه العملية، حيث أن المورد البشري في كل عملية تنموية حقيقية يأتي في المقام الأول. ولعل أول هندسة لهذا الأخير تنطلق من المدرسة كمؤسسة رسمية تقوم بإعداد الأجيال إعداد يتوافق ودوره في المجتمع مستقبلا.

للتكيف مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الجديدة على المستوى الداخلي أو الخارجي، وأمام النقائص الكبيرة التي أصبحت تعانيها المنظومة التربوية الوطنية، تعالت الأصوات من كل مكان وهذا حتى نهاية الثمانيات وبداية التسعينات للمطالبة بالإصلاحات العميقة والجذرية للنظام التعليمي في الجزائر. لكن الأحداث التي عرفتها الجزائر في عقد التسعينات من القرن الماضي أخرت الموضوع إلى غاية 2000، حيث نصبت في 13 ماي 2000 اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية الوطنية، وتم المصادقة على المشروع النهائي للإصلاح الجديد في مارس 2001 ، ودخلت حيز التطبيق تدريجيا في الموسم الدراسي 2003/ 2004.

وفي السنوات الأخيرة وصلت المنظومة التربوية الجزائرية إلى حالة من الاستقرار الكمي على مستوى عدد المتمدرسين، فبعد أن عرف هذا العدد نموا ضعيفا يقدر بنسبة 1٪ عام 2005 سجـــل نموا سلبيا في آخر الإحصائيات المتاحة في عام 2008 يقدر بمعدل 3,3 ٪ وذلك بسبب وصول نسبة التمدرس إلى مستوى التشبع، وخاصة في المرحلة الابتدائية 107,3 ٪ عام 2005 و 104,1٪ عام 2008 حيث تمثل النسبة التي تزيد عن المائة نسبة المعيدين[2] .

ومن خلال الجدول التالي سنقوم بتوضيح المستوى التعليمي للأفراد الذين هم في سن التعليم، أي الذين تجاوزوا سن 5 سنوات:

الجدول (3-2): مستوى التعليم لسنة 2012

الوحدة: %

2 - مريبعي، سوسن. (2013). *التنمية البشرية في الجزائر –الواقع والآفاق–*، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري 2- قسنطينة- الجزائر، ص ص. 110- 114.

	دون تعليم	مدرسة قرآنية	ابتدائي	متوسط	ثانوي	عالي	غير مصرح به
إناث	23.2	1.00	23.7	26.1	16.5	9.4	00
ذكور	14.1	1.3	26.3	33.7	16.4	8.3	0.1

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات. (2012). التحقيق الوطني حول الجدول الزمني في الجزائر.

يختلف التوزيع حسب مستوى تعليم النساء والرجال اختلافا ملحوظا: فإذا كان عدد النساء اللائي ليس لديهن مستوى تعليمي أضعف بمرتين من عدد الرجال، فإن نسبة الأشخاص الذين لديهم مستوى تعليم عالي مرتفع قليلا عند النساء أكثر منه عند الرجال.

إذا كانت نسبة البنات تبقى أقل من 50 % في الطورين الابتدائي والمتوسط، فإن عدد البنات قد تعدى عدد الذكور في الطور الثانوي والتعليم العالي منذ منتصف سنوات التسعينيات.[3]

ثانيا: الصحة في الجزائر

لقد أصبحت مسألة الصحة من الملشا غل الأكثر أهمية في مجال التنمية في مختلف المجتمعات سواء في تلك المتقدمة أو المتخلفة، وذلك بوصفها من بين أهم العوامل التي تساهم في تحقيق التنمية البشرية، ففي حين تمثل الصحة قيمة في حد ذاتها فإنها تعتبر كذلك مفتاحا لزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية فالاهتمام بصحة الافراد يعتبر عنصرا هاما في عملية التنمية الاقتصادية والبشرية، حيث من غير الممكن تحقيق تنمية حقيقية من دون تحسين وتطوير الأوضاع الصحية للإنسان الذي هو نواة التنمية وهدفها ذلك أن الإنسان المكتمل صحيا هو القادر على بناء تنمية صحيحة ومستدامة.

فقد شهدت السنوات الأخيرة من حياة المجتمع الجزائري بعض النمو والانجازات في ميادين عديدة بما في ذلك تحسين صحة الناس، فقد شهدنا انجازات هامة في مجال تخفيض معدلات الوفيات وسوء التغذية لدى الأطفال وتمكين الناس من الوصول إلى المياه العذبة والسكن اللائق وغيرها. كما شهدنا احراز كبير في الهياكل الصحية والوسائل التابعة لها، من جانب أخر طرأت تغيرات جذرية كمية ونوعية على المشهد الصحي من حيث عدد الهياكل والإمكانيات .

فإذا كان الدخل الوطني يعد مؤشرا مباشرا للوقوف على ما تحققه من تنمية اقتصادية لبلد ما، فان الأمر يختلف تماما بالنسبة للتنمية الصحية ذلك أن التغيرات التي يعرفها المحيط من تطور اقتصادي اجتماعي

3 - مركز الاعلام والتوثيق لحقوق المرأة والطفل (2015) .(CIDDEF). *النساء الجزائريات بدليل الارقام- 2014*، ص ص. 25- 27.

وثقافي، وكذا الاهتمام المتزايد للسكان بالصحة إضافة إلى طبيعة الخدمة الصحية باعتبارها تمثل أساسا خدمة اجتماعية .[4]

يقاس المستوى الصحي لبلد ما بمعدل الأمل في الحياة والذي يمثل متوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد، فكلما ارتفع معدل الأمل في الحياة كلما دل ذلك على ارتفاع معدل التنمية الصحية ومن بين الأساليب المستخدمة في تقييم مجهودات بلد ما في مجال التنمية الصحية، نجد أسلوب التكلفة – الفعالية الذي يعد من الأساليب الأكثر استعمالا نظرا لسهولته وإمكانية تطبيقه ويعتمد هذا الأسلوب على مبدأ أن هدف النظام الصحي يتمثل في تعظيم المنفعة الصحية اعتمادا على الموارد المتوفرة .

ومن اجل تقييم التنمية الصحية وفقا لهذا الأسلوب لدينا الجدول التالي يوضح تطور معدل الأمل في الحياة في الجزائر في الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2013.

الجدول (3–3): تطور متوسط العمر المتوقع عند الولادة 2003–2013

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العمر المتوقع	71.4	71.8	72.2	72.6	72.9	73.2
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014
العمر المتوقع	73.5	73.8	74.1	74.3	74.6	74.8

المصدر: http : //ar.knoema.com/atlas . تاريخ زيارة الموقع: 19/ 05/ 2016 على الساعة: 00:10.

الشكل 02: تطور معدل العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس 2007– 2013

المصدر: مركز الاعلام والتوثيق لحقوق المرأة والطفل (2015) .(CIDDEF)، ص. 18.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معدل الأمل في الحياة في تزايد مستمر، وهذا دليل على التحسن في الحالة الصحية للسكان في الجزائر وذلك بسبب تحسن الظروف المعيشية، إلا أن ذلك لا يغطي على الارتفاع المتزايد للأمراض المختلفة في المجتمع الجزائري. فمعدل الأمل في الحياة يعكس فقط متوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد ولا يظهر طبيعة الامراض التي يعيشها المجتمع، فقد شهدت الجزائر نقلة فيما يخص طبيعة المرض خاصة بالنسبة للأمراض المنتقلة بفعل سوء شروط النظافة العامة .

كما نلاحظ الفرق في هذا المؤشر بين الجنسين، حيث يرتفع عد النساء منه عند الرجال كما هو مبين في الشكل 02. وتستمر الخدمة العمومية في قطاع الصحة في تعبئة جهود الدولة الجزائرية لضمان الحق في الخدمات الصحية وتمكين جميع المواطنين من الحصول على العلاج الوقائي والاستشفائي.[5]

4 – مريبعي، سوسن. (2013). *نفس المرجع السابق*، ص ص. 116– 117.

5 – مريبعي، سوسن. (2013). *نفس المرجع السابق*، ص ص. 117–118.

المطلب الثالث: الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر

الثروة المالية التي جناها الاقتصاد الجزائري على مدى الأعوام القليلة الماضية أبرزت الكثير من الفرص الاستثمارية الكامنة، وخاصة في المواقع الرئيسية للدولة وهو ما يسهل التبادل التجاري مع الدول ولكونها إحدى الدول الأفريقية العشر الأولى التي تمتلك موارد وفيرة من النفط والغاز، استطاعت الجزائر اغتنام فرصة الانتعاش الدولي في قطاع النفط والذي حدث منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي، فحققت نتيجة لذلك ايرادات عالية من مشاريع عدة في مجال الهيدروكربونات.

وبهذا فقد كانت ايرادات مشاريع النفط والغاز السبب الرئيسي وراء قدرة الدولة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة، فقد انعكست على ارقام الناتج المحلي الاجمالي.

إن مؤشر الناتج المحلي الاجمالي يعتبر اداة اساسية لقياس مستوى المعيشة، فقد حقق هذا الاخير تذبذبا في نسب تغيراته من سنة لأخرى كما سيوضحه الشكل التالي:

الشكل 03: تطور مؤشر الناتج المحلي الاجمالي في الفترة 2004– 2013

الوحدة: %

المصدر: http : //ar.knoema.com/atlas . تاريخ زيارة الموقع: 19/ 05/ 2016 على الساعة: 00:29.

إن المرحلة التي يعيشها الاقتصاد الجزائري حاليا في ظل تحسن أسعار النفط جعلت الأمر ينعكس على تصاعد الأهمية النسبية للصناعات الاستخراجية (النفط والغاز) على حساب القطاعات السلعية الأخرى بعد أن سجلت ما نسبته اكثر من 90 % مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي الامر الذي يحقق تصاعدية في نسب تطور هذا الاخير ما دامت اسعار النفط والصناعات الاستخراجية في تصاعد وهذا ما ينعكس على حالة الجدول السابق.

المبحث الثاني: مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر

ان العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي او المصادر التي يتم تحديده عن طريقها تتمثل في:

- راس المال المادي.
- راس المال البشري.
- التقدم التكنولوجي.

هذه المصادر التي تعتبر اساسية واخرى كالنمو السكاني، التنظيم الاقتصادي الكفء...الخ، من شانها التأثير ايجابا او سلبا على مسار النمو الاقتصادي في الجزائر، فمن خلال المطالب الثلاث التالية سنحاول التطرق لها على مستوى الجزائر.

المطلب الاول: راس المال المادي كمصدر للنمو في الجزائر

يعتبر راس المال المادي من العوامل التقليدية التي تعبر عن احد مصادر النمو الاقتصادي، فهذا المتغير الاقتصادي يؤثر على الاتجاهات الطويلة لنمو الناتج في الاقتصاد الوطني.

باعتبار الناتج المحلي الاجمالي من اهم المؤشرات التي تعطي صورة على النشاط الاقتصادي في المجتمع وكذا من المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد الوطني فسيأخذ كمصدر للنمو الاقتصادي فالتغيرات في قيمه على مدى سنوات في الجزائر اثر بشكل كبير على معدلات النمو الاقتصادي

ويمكن توضيح هذا من خلال الجدول التالي الذي يبين لنا التطور الحاصل في الناتج المحلي الاجمالي الجزائري للترة (2000- 2013):[6]

الجدول (3-4): تطور الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر (2000-2013)

6 - محمد، رفيق دو. (2015) . *اثر انتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر (2000 - 2013)*، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي في العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي، ص.41.

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
ن. م. إ	54790	55181	56760	67864	85333	103198	117209
السنوات	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
ن. م. إ	135175	171518	137745	161783	198539	207021	210055

المصدر: بالاعتماد على تقرير الاستثمار العالمي (الاونكتاد). جميع السنوات.

كما نلاحظ من خلال الجدول، فان الناتج المحلي الاجمالي قد عرف رصيدا موجبا طوال فترة الدراسة كما عرف ارتفاعا مستمرا ومستقرا نوعا ما ففي سنة 2000 حقق ما قيمته 54790 مليون دولار ليبقى بعدها في ارتفاع مستمر حتى سنة 2009 ليشهد انخفاضا عن سنة 2008 وهذا راجه الى السياسات التي تتخذها الجزائر في ظل التحرر والانفتاح التجاري لدخول الاسواق الدولية، ويعود بعدها للارتفاع محققا سنة 2013 ، 210055 مليون دولار.[7]

هذا بالإضافة الى تدفق الاستثمارات التي حاولت الجزائر الاعتماد فيه على جملة من التحفيزات، المزايا والفوائد من خلال قانون الاستثمار لسنة 1993، كما ان لبرنامج الانعاش الاقتصادي دورا في تشجيع الاستثمار واستقطاب راس المال الاجنبي.[8]

المطلب الثاني: العمالة في الجزائر

مع مطلع الالفية الثانية بدأت السلطات العمومية الجزائرية بسلوك طريق آخر من خلال مخططات الانعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وذلك بإعطاء الاولوية للعمالة والحد من ارتفاع معدلات البطالة كما سيوضح الجدول التالي تطور معدلات العمالة في الجزائر للفترة (2000- 2013):

الجدول (3-5): تطور العمالة في الجزائر (200-2013)

الوحدة: ألف

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
العمالة	5307	4917	4024	5272	6182	6664	7260

7 – محمد، رفيق دو. (2015). نفس المرجع السابق، ص.42.

8 – نفس المرجع السابق، ص. 42.

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
العمالة	7424	7894	8230	8600	8565	10170	10788

المصدر: قاعدة بيانات الديوان الوطني للإحصائيات 2000- 2013.

تميزت الفترة 2000 - 2004 بالوضعية الصعبة والغير مستقرة للعمالة وهذا نتيجة لطبيعة مناصب الشغل المنشأة في هذه الفترة، والتي اعتمدت اساسا على توظيف اليد العاملة المؤقتة، اين يفقد فيها العامل المؤقت الاستقرار الوظيفي وعديد الامتيازات التي يتمتع بها العامل الدائم.

اما الفترة 2005 - 2013 فنلاحظ ارتفاع عدد العاملين، وهذا راجع بالأساس الى تطبيق البرنامج التكميلي لمخططات الانتعاش الاقتصادي، تطور البنية التحتية حيث عرفت نفس الفترة انجاز مشاريع كبيرة في قطاع السكك الحديدية، الطرق، المياه ... وذلك في اطار اتمام المخطط ، بالإضافة الى اتخاذ الحكومة العديد من القرارات فيما يخص الترتيبات الفعالة لتوفير مناصب الشغل من خلال خلق الكثير من مناصب الشغل في اطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية للتشغيل.[9]

كما ان توزيع العمالة يختلف من قطاع لآخر في الجزائر كما سيوضحه الشكل الآتي:

الشكل 04: هيكل العمالة في الجزائر لسنة 2012

المصدر: بيانات الديوان الوطني للإحصائيات www. Ons.dz تم الاطلاع عليه بتاريخ 28/ 05/ 2016 على الساعة: 17:00.

كما يوضح الشكل اعلاه الاختلافات في توزيع العمالة بين مختلف القطاعات، وبناء على ما تقدم يتضح أن مساهمة القطاع الزراعي في امتصاص العمالة ضعيفة مقارنة تقدر بـ(11.7%)، في حين يتضح أن قطاع التجارة والخدمات يسيطر على أكبر نسبة تقدر بـ (55.2%).

المطلب الثالث: التقدم التكنولوجي كمصدر للنمو الاقتصادي

من المعروف عن التقدم التكنولوجي انه تنظيم جديد للإنتاج يسمح بالاستخدام الأكثر فاعلية للموارد المتاحة والتي توظَيف بطريقة أكثر كفاءة أي (إنتاج كمية أكبر من المنتوج بنفس كميات عناصر الإنتاج المتاحة أو إنتاج نفس الكمية من المنتوج بكميات أقل من عناصر الإنتاج) أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية حتى وإن بقيت كمية الإنتاج على حالها وحدث تقدم تقني، فإن ذلك سيؤدي حتما إلى زيادة

9 - محمد، رفيق دو. (2015). نفس المرجع السابق، ص. 44.

الإنتاج وتحقيق النمو الاقتصادي، وبالرغم من أنه من الصعب القياس الدقيق للناتج العلمي للعلماء بكل دولة، فإن الإنفاق الكلي على البحث والتطوير يمثل مؤشرا واسع القبول.

يرتبط التقدم التكنولوجي بالتقدم العلمي للبلد، أي هو الإنتاج المحقق من البحث العلمي الموجود في الجامعات والمعاهد وفي مراكز البحث الموجودة في المؤسسات، وعليه فالدول التي لها استثمارات كبيرة في مجال البحث العلمي لها إمكانية كبيرة في تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير، ويلعب عنصر التقدم التكنولوجي دورين هامين في الاقتصاد:[10]

1. تنشيط دورة حياة المنتج (الطلب) من خلال الابتكار.
2. زيادة إنتاجية العمل من خلال دورات التكوين وكذا تطور التكنولوجيات المساعدة في دورة الإنتاج.

ومن خلال الجداول التالية سنحاول الاطلاع على الوضعية التكنولوجية للجزائر من خلال عدة مؤشرات هي كالتالي:

1- مؤشر (KAM) * للابتكار:

لقد اطلق هذا المؤشر من قبل البنك الدولي سنة 2000، حيث يقيس مستوى الابتكار لأي دولة ويعتمد في قياسه على ما سنوضحه في الجدول والشكل الآتيين:

الجدول:(3-6): براءات الاختراع المسجلة والمعتمدة في الجزائر (2010- 2011)

	2010				2011			
	مسجلة		معتمدة		مسجلة		معتمدة	
	مقيم	غير مقيم	مقيم	غير مقيم	مقيم	غير مقيم	مقيم	غير مقيم
الجزائر	58	334	27	249	58	611	79	400

المصدر: مؤسسة الفكر العربي .(2013).*التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية* ،البحث العلمي في الوطن العربي ،ص.39.

كما يوضح الشكل التالي ترتيب الجزائر مع بعض البلدان العربية الاخرى حسب مؤشر كام للابتكار من خلال عدد المقالات الفنية والعلمية المنشورة بالإضافة الى براءات الاختراع المسجلة:

10 - طاوش، قندوسي. (2014). تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970/2012)، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر، ص. 93.

*: Knowledge Assessment Methodology.

الشكل 05: ترتيب الجزائر حسب مؤشر KAM للابتكار

Source: World Bank. (2012).*Knowledge Economy Index (KEI),* p. 13.

من خلال الجدول والشكل السابقين، نلاحظ التفاوت في عدد براءات الاختراع المسجلة بين المقيمين وغير المقيمين في الجزائر مع ارتفاعها الكبير بالنسبة لغير المقيمين.

كما يوضح الشكل مرتبة الجزائر المسجلة من خلال مؤشر KAM للابتكار بتوسطها الترتيب مع ملاحظة الفروقات بينها وبين الدول العربية الاخرى من خلال ما هو مسجل في عدد المقالات الفنية والعلمية المنشورة.

كما يتضح لنا مساهمة انشطة البحث والتطوير كمصدر للنمو لاقتصادي والتي تعتبر مساهمة ضئيلة جدا بالنظر لصادرات التقنية المتطورة كنسبة مئوية من الصادرات المصنعة وهذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول (3–7): نسبة الصادرات التقنية المتطورة من الصادرات المصنعة

الوحدة: نسبة مئوية %

السنوات	2007	2008	2009	2010
النسبة	0.7	0.7	0.6	05
السنوات	2011	2012	2013	2014
النسبة	0.2	0.1	0.2	0.2

المصدر: World Development Indicators (WDI), April 2016

والجدير بالإشارة الى ان الصادرات عالية التقنية هي منتجات ذات كثافة بحث وتطوير عالية، مثل أجهزة الكمبيوتر، المستحضرات الدوائية، الأجهزة العلمية والآلات الكهربائية.[11]

11 - http : //ar.knoema.com/atlas . تاريخ زيارة الموقع: 29/ 05/ 2016 على الساعة: 18:05.

وكما هو ملاحظ من خلال الجدول فبالرغم من النسبة الشبه منعدمة فقد تواصلت في التناقص طوال فترة الدراسة الى ان وصلت الى 0.2 % من إجمالي الصادرات المصنعة وهذا دليل على العجز التكنولوجي المسجل في الجزائر وعدم سعي الدولة الكافي للنهوض بأنشطة البحث والتطوير الامر الذي يحد من استمرارية النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: علاقة مؤشرات التنمية البشرية بالنمو الاقتصادي في الجزائر

ان العلاقة التي نحن بصدد دراستها والتي تربط النمو الاقتصادي بالتنمية البشرية وبالتالي مؤشراتها والتي سنأتي منها على ذكر التعليم وعلاقتها بالنمو الاقتصادي مع التطرق لمختلف مكتسبات التنمية البشرية المحققة في الجزائر.

المطلب الاول: علاقة التعليم بالنمو الاقتصادي في الجزائر

من مرتكزات استمرارية النمو الاقتصادي الاستثمار في رأس المال البشري على المدى الطويل، واهم استثمار في رأس المال البشري يكون عن طريق التعليم، فجودته ومخرجاته من شأنها الرفع من مستويات النمو الاقتصادي.

ولعل اهم علاقة يمكن ان تكون بينهما هي علاقة جودة التعليم العالي بالنمو الاقتصادي وفي هذا الصدد سنتطرق لدراسة العلاقة بينهما والتي قام **حمزة مرادسي**. (2010) في مذكرته لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، والتي كان عنوانها: **دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي**، فبعد ان تطرق لمسار التعليم العالي في الجزائر والتي اتضح من خلالها ان الدولة الجزائرية قد تمكنت من تخطي شوط كبير في ضخ عدد لا يستهان به من الاطارات والباحثين على المستوى الاقليمي والدولي سعيا منها الى الافضل وذلك بتحسين نوعية مخرجات الجامعة والرفع من مستوى الطالب الجزائري مع التطرق لتطور الانفاق على التعليم العالي.

من جهة اخرى تم التطرق من خلال هذه الدراسة الى مردودية التعليم العالي بالجزائر الداخلية منها والخارجية وذلك بتشجيع الابتكارات والاختراعات بالتنسيق مع مؤسسات البحث العلمي، وتكريس الجودة والامتياز من خلال تجديد البرامج وخلق التخصصات الجديدة المواكبة للتطورات الحاصلة على مستوى وق العمل.[12]

ومن خلال هذه الدراسة تم التحليل القياسي لتأثير جودة التعليم العالي في النمو الاقتصادي، حيث قام بتقدير نموذجين يهدف الاول لمعرفة طبيعة النمو الاقتصادي في الجزائر، اما في النموذج الثاني فقد اعتمد فيه على بواقي النموذج الاول لمحاولة معرفة مقدار تفسيرها بواسطة متغيرات جودة التعليم العالي والتي تعزز النمو الاقتصادي في الجزائر.

نظرا لاهتمامنا بالعلاقة بيت التعليم والنمو الاقتصادي فسنتطرق مباشرة الى النموذج الثاني الذي يمكننا من معرفة مدى مساهمة هذا القطاع في الاقتصاد الجزائري، وقد عرض النموذج القياسي بالشكل التالي:

$$_{5}+\ _{4}\ +_{3}\ _{12}$$

وقد تم التأكد من استقرار السلسلة .[13]

ومن خلال مختلف المعادلات المقدرة لهذا النموذج اتضح ان المتغيرات المعبرة عن جودة التعليم العالي في الجزائر ليست ذات دلالة احصائية لذا وجب استبعادها كونها لا تفسر التغير في النمو الاقتصادي باستثناء معدل التأطير، ويمكن تفسير ذلك بان الاشكال الكبير الذي تعاني منه الجامعة والاقتصاد الجزائري يرجع بالأساس الى عدم تماشي سوق التعليم مع سوق العمل، بالإضافة الى ان رأس المال البشري المتخرج لا يوجه نحو الابداع والابتكار بل أكثره للأعمال الادارية وهذا ما يعتبر هدرا تعليميا بحيث لا تستفيد الدولة من قدرات الطالب ليكون في المستقبل مصدرا من مصادر رفع انتاجية عوامل الانتاج ومنه رفع مستوى النمو الاقتصادي.[14]

المطلب الثاني: مكاسب التنمية البشرية في الجزائر

12 – مرادسي، حمزة. (2010). *دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي*، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة، ص. 100.

13 – مرادسي، حمزة. (2010). نفس المرجع السابق، ص. 108.

14 – نفس المرجع السابق، ص ص. 111- 112.

بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية والبشرية 38.8 %من اجمالي المبلغ المخصص لبرنامج الانعاش الاقتصادي مقابل نسبة 45.5 %من اجمالي البرنامج التكميلي و 45.42%من اجمالي البرنامج الخماسي 2010- 2014 وسنفصل في ذلك كما يلي:[15]

اولا: التعليم

لقد تم تخصيص مبلغ 0.36 مليار دولار من خلال برنامج دعم الانعاش الاقتصادي لقطاع التعليم وذلك من أجل:

- الاستدراك المدرسي في المناطق الريفية والنائية.
- اعادة تأهيل المنشآت والوسائل التربوية.
- انشا مطاعم مدرسية وداخليات.

كما استفاد قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من 18.9 مليار دينار، كما رصد برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005- 2009 لدعم التعليم 200 مليار دينار جزائري خصصت اساسا لـ:[16]

- منح الاعانات المالية ولوازم التمدرس بالمجان لتلاميذ الاسر المعوزة، وكذا التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة.
- توفير النقل المدرسي بالنسبة للمناطق النائية، حيث يقدر عدد حافلات النقل المدرسي حاليا بنحو 4000 حافلة.
- توفير التدفئة والاطعام على مستوى الاقسام والمدارس.

وقد خصص البرنامج مبلغ 141 مليار دينار جزائري لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وذلك بغية توفير أفضل الظروف للتحصيل العلمي والمعرفي، واستهدف البرنامج الخماسي 2010- 2014 انجاز ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية، واكثر من 300 مؤسسة للتعليم والتكوين المهنيين.

ثانيا: الصحة

لقد استفاد قطاع الصحة في الجزائر ضمن مخطط الانعاش الاقتصادي من غلاف مالي مقدر بـ 14.7 مليار دينار جزائري موجهة لإعادة تأهيل منشآت هذا القطاع. كما اتفاد ايضا من 244 مليار دينار

15 – هويدي، عبد الجليل. ويحياوي، عمر. (2014). السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في اطار الاهداف الانمائية للالفية، *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*– جامعة الوادي، العدد السادس، ص. 234.

16 – نفس المرجع السابق. ص ص. 234- 235.

جزائري ضمن برنامج دعم النمو الاقتصادي موجهة لإنجاز 800 منشاة، بينما في برنامج الاستثمارات العمومية فقد خصص مبلغ 619 مليار دينار جزائري من اجل انجاز 1500 منشاة قاعدية صحية وهذا ما يؤكد تولي الطاع العام المسؤولية الرئيسية في تمويل قطاع الصحة .[17]

ثالثا: تحسين الخدمات العامة ومحاربة البطالة

لهذا الغرض خصص مخطط الانعاش الاقتصادي 16 مليار دينار بهدف:[18]

- دعم برنامج الاشغال العمومية ذات الكفاءة العالية من اليد العاملة.
- دعم الفئات الهشة في المجتمع الجزائري.
- تأهيل الهياكل والمنشآت الخاصة بحماية الفئات المحرومة (دور المعوقين والعجزة...).

كما خصص برنامج دعم النمو الاقتصادي للفترة 2005 - 2009 مبلغ 95 مليار دج لأعمال التضامن الوطني بينما برنامج الاستثمارات العمومية فخصص 350 مليار دج لتمويل آليات خلق مناصب الشغل وادماج خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني وتشجيع انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهدف المنتظر هو خلق ثلاثة ملايين منصب عمل، اضافة الى اهداف اخرى كتحسين التزويد بالماء الشروب وذلك بإنجاز 35 سد وتوصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و 222 الف سكن ريفي بالكهرباء .[19]

17- هويدي، عبد الجليل. ويحياوي، عمر. (2014). نفس المرجع السابق، ص ص. 235- 236.

18 - نفس المرجع السابق. ص. 236.

19 - هويدي، عبد الجليل. ويحياوي، عمر. (2014). نفس المرجع السابق، ص ص. 236- 237.

خاتمة

من خلال هذا الفصل تمكننا من ايضاح صورة كل من التنمية البشرية وواقعها في الجزائر بالتطرق لمختلف مؤشراتها، وكذا مصادر النمو الاقتصادي فيها والمعتمد اساس على رأس المال المادي كنسبة ابر يليها العمالة ثم التقدم التقني الذي يعتبر شبه منعدم كمصدر للنمو الاقتصادي، وهذا ما يصعب الاستدامة في هذا النمو كون رأس امال البشري والتقدم التقني يعتبران المصدران الاساسيان للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.

يتميز مؤشر التنمية البشرية في الجزائر بالارتفاع المستمر حيث صنفت الجزائر حسب آخر تقرير للتنمية البشرية من طرف الامم المتحدة في المرتبة 93 كدولة ذات تنمية بشرية مرتفعة، ولكن الواقع يقول عكس ذلك فنسب الالتحاق العالية بالتعليم لا تعني الجودة العالية له، ومجانية العلاج لا تعني النوعية الجيدة له،

وفي سبيل النهوض بمثل هذه القطاعات تعمل الدولة الجزائرية جاهدة من خلال تكثيف الاستثمارات فيهما وربط النمو الاقتصادي بهما من أولوياتها من خلال البرامج والسياسات في طور التطبيق.

بالرغم من الجهود المبذولة من طرف الجامعة الجزائرية مصاحبة لها الدعم من طرف الحكومة، تبقى مساهمتها من خلال مخرجاتها من رأس مال بشري مؤهل قابل للرفع من نسب النمو الاقتصادي ضئيلة حيث لا تزال أعباء هؤلاء كبيرة بالنسبة للدولة فبالتالي التنمية البشرية في الوقت الحالي تمثل عقبة مقابل النمو الاقتصادي فجل النفقات الموجهة نحو التعليم بصفة عامة والتعليم العالي خاصة لم ترقى لرفع التحدي من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستدام بالرغم من مكتسبات التنمية البشرية في الجزائر والارقام في هذا الصدد تعبر عن ذلك.

الخاتمة العامة

ان هذه الدراسة لم تكن الا محاولة منا للبحث في العلاقة بين مؤشرين مهمين في الاقتصاد وهما النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، فكان موضوع البحث هو العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية وتم اخذ الجزائر كحالة للدراسة، حيث قمنا بدراسة هذه العلاقة من عدة جوانب وأخذ النمو الاقتصادي والتنمية البشرية بمكوناتهما من راس مال، معرفة، تكنولوجيا، تعليم، صحة ودخل محلا للدراسة. وبما انها دراسة للعلاقة بينهما فحاولنا توضيح تأثيرهما على بعضهما البعض، فقد كان من الصعب على الاقتصاديين تحديد مفاهيم موحدة ودقيقة لمصطلحي النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، ذلك لكثرة المتغيرات التي تدخل في تعريفهما. بالإضافة لتغير الدلالات مع تغير الوقت فمن المهم التطرق لمختلف هذه العناصر لتوضيح الاختلاف في المفاهيم. كما ان قياس كل منهما تطلب الاخذ بعين الاعتبار عدة معايير للوصول الى الدقة في القياس، وبذلك الدقة في تحليل المعطيات. وهذا ما جعل من العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية مركزا لاهتمام عديد الباحثين الاقتصاديين ليتوصلوا الى كون التنمية البشرية تتطلب النمو الاقتصادي كوسيلة حتمية لتحقيقها بالشكل المطلوب لتكون بذلك مستقبلا هي الاخرى وسيلة للحفاظ على هذا النمو الاقتصادي. فانعكاسات كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي عادة ما تكون واضحة على بعضهما البعض وكحصيلة لذلك فان الاقتصاد ككل سيتأثر بذلك مع الاخذ بعين الاعتبار الاتجاه الايجابي او السلبي الذي ستأخذه كل من التنمية البشرية والنمو الاقتصادي.

كما ان ما ميز جميع المؤشرات هو اعتمادا لجزائر على مصدر وحيد تقريبا للإيرادات الا وهو المحروقات، للتغير سياساتها وطرق تطبيقها حسب هذا المورد. فكل ما تمت دراسته كان يرجع الفضل في تحسنه او تدهور قيمه لقطاع المحروقات واسعار النفط. فبعد فترة التسعينات التي تميزت بصعوبة الظروف التي كانت تمر بها الجزائر وذلك في جميع القطاعات، ولكن هذا لم يمنع بان تكون ممهدة لانطلاق اقتصاد جزائري بوضع احسن نوعا ما خصوصا على مستوى مؤشرات التوازن الخارجي. فما بعد فترة التسعينات وللخروج من العزلة وتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي الامر الذي كان من الاهداف الرئيسية للحكومة الجزائرية بالإضافة الى تحسين بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي خاصة ما تعلق منها بالجانب التجاري والاستثماري، معدلات البطالة، التضخم، ومعدلات الفائدة وذلك محاولة لإيجاد البدائل عن المحروقات، وقد نجحت الجزائر في تحقيق البعض عن الكل منها. وفيما تعلق بواقع تنافسية الاقتصاد الجزائري فان النتائج كانت محبطة نوعا ما كون مؤشرات القياس اثبتت تذيل الاقتصاد الوطني الجزائري ترتيب البلدان من حيث درجة التنافسية.

اما عن واقع التنمية البشرية في الجزائر، فعن آخر تقرير للتنمية البشرية الصادر عن الامم المتحدة لبرنامجها الانمائي فقد تم تصنيف الجزائر في المرتبة 93 كبلد ذو تنمية بشرية مرتفعة وهذا بالرجوع الى مؤشراته المتمثلة في التعليم، الصحة والدخل والتي تطرقنا اليها. كما حددنا هم مصادر النمو الاقتصادي في الجزائر ووضحنا مكانة كل مصدر منها ومساهمته في النمو الاقتصادي و المرتبة التي يحتلها التقدم التقني كمصدر للنمو الاقتصادي، وعن هذا الاخير الذي تم دراسة العلاقة بينه وبين احد مؤشرات التنمية البشرية "التعليم" ممثلا بالتعليم العالي كأحد أهم مخرجات التعليم، وقد ثبت انعدام العلاقة بينهما وان كانت فهي ضئيلة حيث ان مخرجات التعليم العالي لا تساهم في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي بل على العكس فان رأس المال البشري يعتبر عبئا على الاقتصاد، فكل النفقات الموجهة لهذا القطاع لم تأتي ثمارها لحد الآن.

وبناءا على ما سبق، حيث حاولنا معالجة هذا الموضوع والوصول الى النتائج التي من خلالها يمكن تأكيد او نفي الفرضيات التي اعتمدنا عليها في بحثنا هذا، وعلى اساسها يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات.

نتائج الدراسة:

- يشكل مفهوم التنمية البشرية تداركا للقصور الناتج في مفهوم تنمية الموارد البشرية الذي تقتصر نظرته للإنسان على انه مورد اقتصادي يجب استغلاله بأقصى طاقاته. كما تبين تطور الفكر التنموي المتعلق بالتنمية البشرية نتيجة الجهود الكثير من الأطراف ونتيجة لتطور الفكر الإنساني وأيضا بتأييد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهو في الواقع جهود المفكرين الاقتصاديين والاجتماعين في الدول النامية على الخصوص.
- لا تعتبر الإنجازات الاقتصادية العالية تحسينا في مجال التنمية البشرية، وتحتل الدول ذات الترتيب الاقتصادي الأول مراتب متدنية في مجال التنمية البشرية، في مقابل مراتب متقدمة لبلدان اقل تقدما اقتصاديا، وذلك بفضل الاستخدام العادل والمنصف لعوائد النمو في مجال التنمية البشرية. مع العلم ان العلاقة بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي علاقة جدلية تكاملية يغذي كل طرف فيها الطرف الأخر ولا يمكن التحدث على جانب دون الآخر.
- يعرف الاقتصاد الجزائري حالة من الانعاش الاقتصادي صاحبتها ايرادات ونفقات عالية على حد سواء، الا ان الاداء الاقتصادي لها والمختصر في مركزها التنافسي يشير الى ضعف الاداء وتذيل مراتب التنافسية الدولية وهذا يرجع لعدم نجاح تطبيق السياسات والبرامج، وسوء التسيير بالدرجة الاولى.

- لقد استوضحنا تحسن المؤشر العام لدليل التنمية البشرية بشكل واضح خلال عقد التنمية البشرية والى غاية اليوم في الجزائر وهذا من خلال التحسن الواضح في مستويات الصحة، التعليم والدخل. كما ان التحسن في نسب النمو الاقتصادي يرجع بالأساس الى تحسن مستويات مصادر النمو الاقتصادي والمتمثلة في رأس المال المادي الذي تركز عليه الدولة الجزائرية كأحد اهم المصادر يليه رأس المال البشري المتمثل في العمالة وبنسبة شبه منعدمة التقدم التقني والتكنولوجي.
- يعزز النمو الاقتصادي في الجزائر من مكانة التنمية البشرية ولكن على عكس ذلك فان التنمية البشري في الجزائر لا ترقى لمواصلة سلسلة الارتفاع في نسب النمو الاقتصادي، حيث ان مخرجات التعليم العالي في الجزائر لا تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي فيها نظرا لعدة عوامل وعلى الرغم من هذا فإن ما حققته التنمية البشرية في الجزائر من مكاسب في اطار البرامج والسياسات المطبقة من شأنه المحافظة على مكانتها الحالية.

توصيات الدراسة:

- استخلاص الدروس من الدول التي حققت معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في آن واحد والعمل على استدامتهما في الجزائر
- تعزيز أساسيات القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري وذلك من خلال العمل على برامج وسياسات محلية توفر المناخ الملائم لجذب الاستثمارات والانشطة الصناعية.
- تكييف سوق العمل مع مخرجات التعليم العالي بالإضافة الى ضمان التوجيه الملائم بما يتناسب واحتياجات سوق العمل للطلبة في الجامعات والمعاهد.
- العمل على ترسيخ الابتكار وتعزيز دور التقدم التقني والتكنولوجي في عمليتي النمو التنمية.

1 – المراجع باللغة العربية

1.1– الكتب:

1- اياد، عبدالفتاح النسور.(2013). *المفاهيم والنظم الاقتصادية الحديثة*، دار الصفاء، عمان.

2- القصيفي، جورج.(1995).*التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون*. في محمد عابد الجابري وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، التنمية البشرية في الوطن العربي.

3- محمد، عبدالعزيز عجمية. وايمان، عطية ناصف.(2000) . *التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية*، قسم الاقتصاد، كلية التجارة- جامعة الاسكندرية.

4- محمد عثمان، عثمان.(1995).*قياس التنمية البشرية: مراجعة نقدية*، في محمد عابد الجابري وآخرون، مركز دراسات الوحدة العربية، التنمية البشرية في الوطن العربي.

2.1– الاطروحات و الرسائل الجامعية:

5- إكن، لونيس. (2011). *السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2009)*، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، جامعة الجزائر -03-.

6- بوبلوطة، بلال. (2011). *اثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري الفترة: 2000- 2008*، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.

7- حمداني، محي الدين. (2009). *حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل – دراسة حالة الجزائر–*، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر- الجزائر.

8- دبات، امينة. (2015). *السياسة النقدية واستهداف التضخم بالجزائر*، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر.

9- رومان، اسماء. (2014). *دراسة العوامل المؤثرة على تصنيف الجزائر وفق مؤشرات التنافسية الدولية للفترة (2007- 2013)*، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة- الجزائر.

10- سيلام، حمزة. وَولد بزيو، فاتح. (2014). *فعالية السياسة المالية في تحقيق الاصلاح الاقتصادي*، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أكلي محند اولحاج- البويرة- الجزائر.

11- شطباني، سعيدة. (2012). محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة المسيلة- الجزائر.

12- طاوش، قندوسي. (2014). تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970/2012)، اطروحة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد- تلمسان- الجزائر.

13 - قطاف، الويزة. (2014) . *التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثارها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر 2000 - 2014*، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة اكلي محند اولحاج- البويرة- الجزائر.

14- كبداني، سيدي احمد. (2013). *اثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية*، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة ابي بكر بلقايد- تلمسان.

15- محمد، رفيق دو. (2015). *اثر انتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر (2000 - 2013)*، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي في العلوم التجارية، جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي.

16- مرادسي، حمزة. (2010). *دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الاقتصادي*، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر- باتنة

17- مربيعي، سوسن. (2013). *التنمية البشرية في الجزائر –الواقع والافاق-*، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة منتوري-2-.

18-مومو، بلال. (2013). *اثر الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي على النمو الاقتصادي (1990- 2011)*، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- الجزائر.

19- وعيل، ميلود. (2014). *المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة: الجزائر، مصر، السعودية*، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.

3.1- المجلات والدوريات:

20- بن حسين، ناجي. (2009). دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، *مجلة العلوم الانسانية*، العدد 31.

21- ريحان، الشريف. وهوام، لمياء. (2013). دور مناخ الاستثمار في دعم وترقية تنافسية الاقتصاد الجزائري –دراسة تحليلية تقييمية-، *مجلة العلوم الاقتصادية*، العدد الثاني والثلاثون- المجلد الثامن.

22- زروخي، صباح. وبرحومة، عبدالحميد. (2014). دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2013) باستخدام التكامل المشترك، *مجلة ابحاث اقتصادية وادارية*- جامعة محمد خيضر- بسكرة، العدد 15.

23- زغيب، شهرزاد. (2005).*الاستثمار الاجنبي في الجزائر واقع وآفاق*، مجلة العلوم الانسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 08.

24- عزيز فرحان، جمال. وحسين خلف، علياء. (2013). العلاقة بين النمو الاقتصادي ودليل التنمية البشرية (العراق نموذجا)، *مجلة الادارة والاقتصاد*، العدد 97.

25- قوريش، نصيرة. (2011). التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية.06-2011.

26- مسعي، محمد. (2012). سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو، *مجلة الباحث*، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- الجزائر، العدد 10.

27-منعم، أحمد خضير. (2012). النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الوطن العربي (الواقع والاتجاهات)، *مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية*، العدد 24.

28-هويدي، عبد الجليل. ويحياوي، عمر. (2014). السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في اطار الاهداف الانمائية للألفية، *مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية*- جامعة الوادي، العدد السادس.

4.1- الملتقيات والمؤتمرات:

29- عايشي، كمال.(2009). *التجربة الجزائرية في ظل الفكر التنموي الجديد*، الملتقى الوطني حول "الاقتصاد الجزائري": قراءات حديثة في التنمية، جامعة الحاج لخضر- باتنة- الجزائر.

30- ملاخسو، بلال. وتخنوني، امال. (2015) . *الاتجاه المعاصر لواقع تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر والمحلي واثره على التنمية الاقتصادية*، الملتقى الوطني حول الاطار القانوني للاستثمار الاجنبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة- الجزائر.

31- مركز الاعلام والتوثيق لحقوق المرأة والطفل (2015) .(CIDDEF) . *النساء الجزائريات بدليل الارقام- 2014.*

2- المراجع باللغة الانجليزية:

32- HUMAN DEVELOPMENT REPORT. (1996). *Links between growth and human development*, p p .66-70.

33- World Bank. (2012). *Knowledge Economy Index (KEI).*

3- المواقع الالكترونية:

34- http : //ar.knoema.com/atlas